



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار من
وجهة نظر العاملين والطلبة

هنادي ربحي احمد عريبي عريقات

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2014م - 1436هـ

التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار من
وجهة نظر العاملين والطلبة

إعداد:

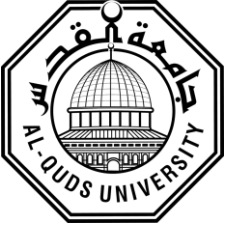
هنادي ربحي احمد عريبي عريقات

بكالوريوس العلوم التنموية من جامعة القدس - القدس / فلسطين

المشرف: د.عزمي الاطرش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء وإدارة
المؤسسات من برنامج التنمية الريفية/عمادة الدراسات العليا/ جامعة
القدس

2014م - 1436هـ



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار

من وجهة نظر العاملين والطلبة

إعداد: هنادي ربحي احمد عريبي عريقات

الرقم الجامعي: 20911379

المشرف: د. عزمي الاطرش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2014/10/28 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. عزمي الاطرش

ممتحنا داخليا: د. ابراهيم عوض

ممتحنا خارجي: د. سعدي الكرنز

التوقيع

التوقيع

التوقيع

القدس - فلسطين

2014م-1436هـ

الإهداء:

الى والداي العزيزين حفظهما الله والبسهما ثوب الصحة والعافية

الى اخوتي واخواتي

اهدي جهدي المتواضع

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيث ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

هنادي ربحي احمد عريبي عريقات

التاريخ: / /

شكر و عرفان:

انتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور عزمي الاطرش للجهد الذي بذله معي للخروج بهذا الجهد المتواضع ، كما انتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور ابراهيم عوض على قبوله مناقشة هذه الرسالة وتقديم الملاحظات التي اثرت الرسالة، كذلك انتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور سعدي الكرنز ايضا على قبوله الاشراف على الرسالة، وتقديمه للملاحظات الازمة حول الرسالة.

كما وانتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الدكتور ابراهيم عفانة رئيس دائرة التصنيع الغذائي ودائرة التصنيع الغذائي ممثلة بموظفيها وطلابها لما قدموه لي من مساعدة، والى جامعتي جامعة القدس ولأسرة معهد التنمية المستدامة ممثلة بمديرها الدكتور عزمي الاطرش وجميع الموظفين فيه والى كل من ساعدني في اتمام هذه الدراسة كل الشكر والتقدير.

هنادي عريقات

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على دور التمويل الذاتي في جامعة القدس في زيادة فرص النمو والاستقرار في الجامعة من خلال دوائر الجامعة، وذلك بدراسة حالة دائرة التصنيع الغذائي، حيث تم استقصاء آراء موظفي دائرة التصنيع الغذائي وطلبة التصنيع الغذائي في جامعة القدس نحو دور دائرة التصنيع الغذائي في استقطاب تمويل ذاتي لها من خلال عدة مجالات وعدة مشاريع.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من جميع مجتمع الدراسة والبالغ (108) طالبا و(12) موظفا.

وقد أظهرت النتائج أن مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس تسهم بدرجات متفاوتة في تمويل الجامعة وذلك من خلال رسوم الطلبة والتي تعتبر المصدر الرئيس للجامعة بالإضافة الى التبرعات والهبات الخارجية، واستثمارات الجامعة الداخلية ومن ثم التبرعات الحكومية.

أما الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس فقد تمثلت في تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي، والتزام الجامعة بالموازنات المالية المحددة لها، والتوسع في التعليم المستمر والتدريب في المراكز والمعاهد في الجامعة ووضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في الجامعة وايضا من خلال تقديم خدمات اخرى للمجتمع بمقابل مادي.

أما دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس يكمن في تأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مسايرة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة للدخل في الدائرة، إضافة الى تطبيق أنظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور، وتحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي، واعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم، إضافة الى عمل دورات تدريبية مقابل رسوم وزيادة الترويج لأنشطة الدائرة تشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها كل ذلك يسهم توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي وهذا يتطلب زيادة في الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة(المواكبة لمستجدات التكنولوجيا). وزيادة في المباني والقاعات، ثم تطور العلاقة بين المؤسسات المنتجة(مؤسسات المجتمع) والجامعة(البحث العلمي). وزيادة القدرة على تطوير الكادر الإداري والهيكلية الإدارية.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات اهمها: الالتزام بالموازنات المقره وعدم الخروج عنها، ومحاولة استقدام وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال ورجال الاعمال على القيام باستثمارات داخل الجامعة، إعطاء تفويض صلاحيات واسعة في مجال إدارة الأبحاث والمشاريع المخولة لمن

يريدها ويشرف عليها، توفير عدد اكبر من المدرسين، وتوفير معدات ومواد للمختبرات، تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مسايرة التطوير التكنولوجي، والعمل على زيادة الترويج لأنشطة الدائرة لاسهام في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي تشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها.

The role of self-financing on the development and stability Potentials at Al-Quds University, case study “the food technology department”

Prepared by: Hanadi Erekat

Supervisor: Azmi Al-Atrash

Abstract

This study aimed at identifying the role of self financing at al-Quds University in enhancing the opportunities of development and stability through the university departments.

The study case was the department of the food technology. The study surveyed the opinions of the employees and the students at the department in regard of the role of the department in attracting self-financing through certain aspects and projects.

The researcher used the analytical descriptive method. The study sample was consisted of (108) students and (12) employees.

The results of study showed that the available funding resources in the university, mainly the students' fees, the international and national governmental gifts, donations and the internal university investments contributed to some extent in funding the university.

The procedures and tools required to provide the self-financing in Al-Quds University were represented in offering the community paid-services, the university commitment towards the specific financial plans, the expansion in the continuous learning and training in the university centers and institutes, setting new and modern plans to develop the financial resources and in offering other paid-services to the favor of community.

The role of the food technology department to provide the self-financing in the university lied in qualifying academic cadre capable to keep up with the latest technological development to create income-generating researches, implementing research systems, improving the specifications of food manufacturing in the Palestinian market through the department, adopting the department of food technology as a legal reference to check the production quality, holding training courses and enhancing the applied researches in the department by investing the results. Such steps require an increase in the up-to-date scientific equipments and an increase in the buildings and the halls in addition to develop the relation between the productive institutions (the community institutions) and the university (the scientific research) and to promote the administrative cadre.

The study came to many prominent recommendations, such as the commitment to the scheduled plans, recruiting the investors to invest their money in the university, offering more authority to those who monitor and carry out projects and researches, increasing the number of the academic staff, providing the labs with materials and equipments, offering paid-services for the favor of community, qualifying and training academic cadre capable to keep up with the latest technological development, promoting the department activities so as to provide it with additional fund and enhancing the applied researches and investing its results.

الفصل الاول

- 1-1 المقدمة
- 2-1 مشكلة الدراسة
- 3-1 اهمية الدراسة
- 4-1 مبررات الدراسة
- 5-1 اهداف الدراسة
- 6-1 اسئلة الدراسة
- 7-1 حدود ومحددات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

استحوذت مشكلة تمويل التعليم العالي على اهتمام المختصين وصناع القرار في العديد من دول العالم خلال العقد الأخير. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى بروز هذه المشكلة، وتزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، الأعداد المتزايدة من الطلبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بسبب ضغوط الطاب الكلي على الموازنة الحكومية وخاصة في الدول التي تعاني موازنتها من عجز مستمر ومتزايد. انعكس ذلك على تدني جودة التعليم وعدم قدرة الجامعات على استيعاب المزيد من الطلبة الراغبين في استكمال دراستهم العليا بسبب عجز الجامعات عن تغطية نفقاتها الجارية والرأسمالية على حد سواء.

مؤسسات التعليم العالي في فلسطين في أغلبها غير حكومية، ومصادر تمويلها يشكل معضلة، فقد تأثر التعليم الجامعي في فلسطين بالأزمة الاقتصادية العالمية، وشح موارد الجامعات الفلسطينية، وذلك لاعتمادها بشكل أساسي على رسوم الطلبة في تمويل التعليم الجامعي، ومشكلة التعليم الجامعي القديمة المتجددة تؤرق صانعي القرارات في التعليم الجامعي الفلسطيني، حيث نجد أنّ هنالك الكثير من الجامعات الفلسطينية المتعثرة ماليا نظرا لعدم تطوير مصادر دخل إضافية لها واعتمادها على رسوم الطلبة مصدر تمويل يضعف الجامعات ماليا، ويضعف تطويرها، ويقلل من جودة التطوير الجامعي. (الجعفري والعارضة، 2002)

جاء اختيار موضوع البحث باعتبار جامعة القدس من الجامعات التي تسعى نحو البناء، والعطاء، والتركيز على جودة التعليم، والاهتمام بالبحث العلمي، وتنميته، وتطويره، وتقديم كل الخبرات

والمعرفة إلى المجتمع المحلي للإسهام في التنمية الشاملة، حيث أنّ إجراء دراسة يمكن من خلالها استغلال الطواقم العلميّة الموجودة في إيجاد حلول علمية تسهم في زيادة الإيرادات لتغطية النفقات الجارية المتزايدة نظرا لتزايد عدد الطلبة، والتحديات التي تواجه الجامعة وتحفيز الجهات المعنية على رسم سياسات مالية تساعد الجامعة على إيجاد سبل للتمويل الذاتي المستقل، وليس الاعتماد على مصدر واحد كرسوم الطلبة لأنّ ذلك يؤدي إلى ضعف تطوير الجامعة، ويقلل من جودة التعليم الجامعيّ فيها بسبب الاستمرار في التقشف لمسايرة الأزمات الماليّة والاقتصاديّة المتلاحقة.

2.1 مشكلة الدراسة

يواجه التعليم في فلسطين أزمة مالية بسبب تزايد الحاجة للموارد الماليّة للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وشح موارد الجامعات الفلسطينيّة لاعتمادها بشكل أساسي على رسوم الطلبة في تمويل التعليم الجامعيّ، وتمويل التوسعات المختلفة في الجامعات، وما يصاحب ذلك من زيادة في عدد الطلبة، وتقليص الدعم المخصص للتعليم العالي من الموازنة العامة للحكومة، وتزايد الإنفاق وارتفاع الديون، وندرة الموارد الماليّة، الأمر الذي جعل التعليم العالي يمرّ في ظروف ماليّة صعبة حيث أصبحت موازنة الجامعات لا تستطيع تغطية نفقاتها، وبناء على ذلك فإنّ مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي فرص تحفيز أدوات وآليات التمويل الذاتي، وأثر ذلك على النمو والاستقرار في جامعة القدس (دائرة التصنيع الغذائي)؟

3.1 أهمية ومبررات الدراسة

إنّ أهمية الدراسة تكمن في:

1. انها الدراسة الاولى على حد علم الباحثة والتي تتطرق للتمويل الذاتي في جامعة القدس من خلال دوائرها، وتحديدًا دائرة التصنيع الغذائي، ومن الدراسات القلائل التي ناقشت هذا الموضوع.
2. تسليط الضوء على دور دوائر الجامعة المختلفة في تقديم التمويل الذاتي للجامعة من خلال مشاريعها، وتحديدًا دائرة التصنيع الغذائي.

3. الحاجة الى استغلال الطواقم العلمية والبحثية الموجودة في إيجاد حلول عملية تسهم في زيادة إيرادات الجامعة وتحفيز الجهات المعنية ودعمها على رسم سياسات مالية تساعد الجامعة على إيجاد تمويل ذاتي مستقل.

4. يمكن ان تقدم نتائج وتوصيات ومقترحات تفيد الجامعة في مجال التمويل الذاتي من خلال دوائر الجامعة.

4.1 أهداف الدراسة:

انطلاقاً من أهمية إيجاد موارد مالية لاستمرار العملية التعليمية في الجامعات الفلسطينية عامة وجامعة القدس خاصة من جهة، والأولوية القصوى للاهتمام بالتعليم وتنويع مصادر التمويل فإنّ الدراسة تهدف إلى التحليل العلمي والمنهجي للموضوع بهدف الإسهام في استغلال مراكز ودوائر الابحاث العلمية في جامعة القدس، وتحديد دائرة التصنيع الغذائي إلى زيادة كفاءتها وفعاليتها من أجل الاسهام في إيجاد تمويل ذاتي مستمر للجامعة، انطلاقاً من أهمية إيجاد موارد مالية لاستمرار العملية التعليمية في الجامعات الفلسطينية عامة وجامعة القدس خاصة من جهة، والأولوية القصوى للاهتمام بالتعليم وتنويع مصادر التمويل فإن الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على واقع الأزمة المالية في جامعة القدس
- التعرف على أسباب عدم وجود تمويل ذاتي من خلال دوائر الجامعة المختلفة.
- التعرف على فرص النمو والاستقرار بعد توفر تمويل ذاتي من خلال دوائر الجامعة.

5.1 أسئلة الدراسة:

ما هي فرص تحفيز أدوات وآليات التمويل الذاتي، وأثر ذلك على النمو والاستقرار في جامعة القدس (دائرة التصنيع الغذائي نموذجاً)؟

1. إلى أي درجة تسهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس في تمويلها من وجهة نظر (موظفي وطلاب دائرة التصنيع) ؟

2. ما هي أسباب وعوامل الأزمة المالية من وجهة نظر (موظفي وطلاب دائرة التصنيع) في جامعة القدس؟

3. ما الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر (موظفي وطلاب دائرة التصنيع) في جامعة القدس؟

4. ما دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر (موظفي وطلاب دائرة التصنيع) في جامعة القدس؟

5. ما أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار من وجهة نظر (موظفي وطلاب دائرة التصنيع) في جامعة القدس؟

6.1 حدود ومحددات الدراسة:

1.6.1 الحدود المكانية: سوف تقتصر الدراسة على جامعة القدس - دائرة التصنيع الغذائي

2.6.1 الحدود الزمانية: العام الدراسي 2012-2013

7.1 نموذج الدراسة:

أولاً: المتغير التابع : التمويل الذاتي

إيجاد فرص للتمويل الذاتي في جامعة القدس عن طريق الابحاث العلمية والاستشارات الفنية - حالة تطبيقية (دائرة التصنيع الغذائي) .

ثانياً : (1 المتغيرات المستقلة : جامعة القدس :-

1. تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي

2. التوسع في التعليم المستمر والتدريب في المراكز والمعاهد في الجامعة

3. تشجيع إسهام أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لتقديم الدعم المالي

4. توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات القطاعات الاقتصادية

5. حث القطاع الخاص على دعم الطلبة من خلال دفع رسوم بعض الطلبة

6. إيجاد وقياسات في دول خارجية يعود ريعها للجامعة

(2) المتغيرات المستقلة : دائرة التصنيع الغذائي :-

1. تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مسايرة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة

للدخل في الدائرة

2. اعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم

3. تطبيق أنظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور الحاصل

4. تحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي

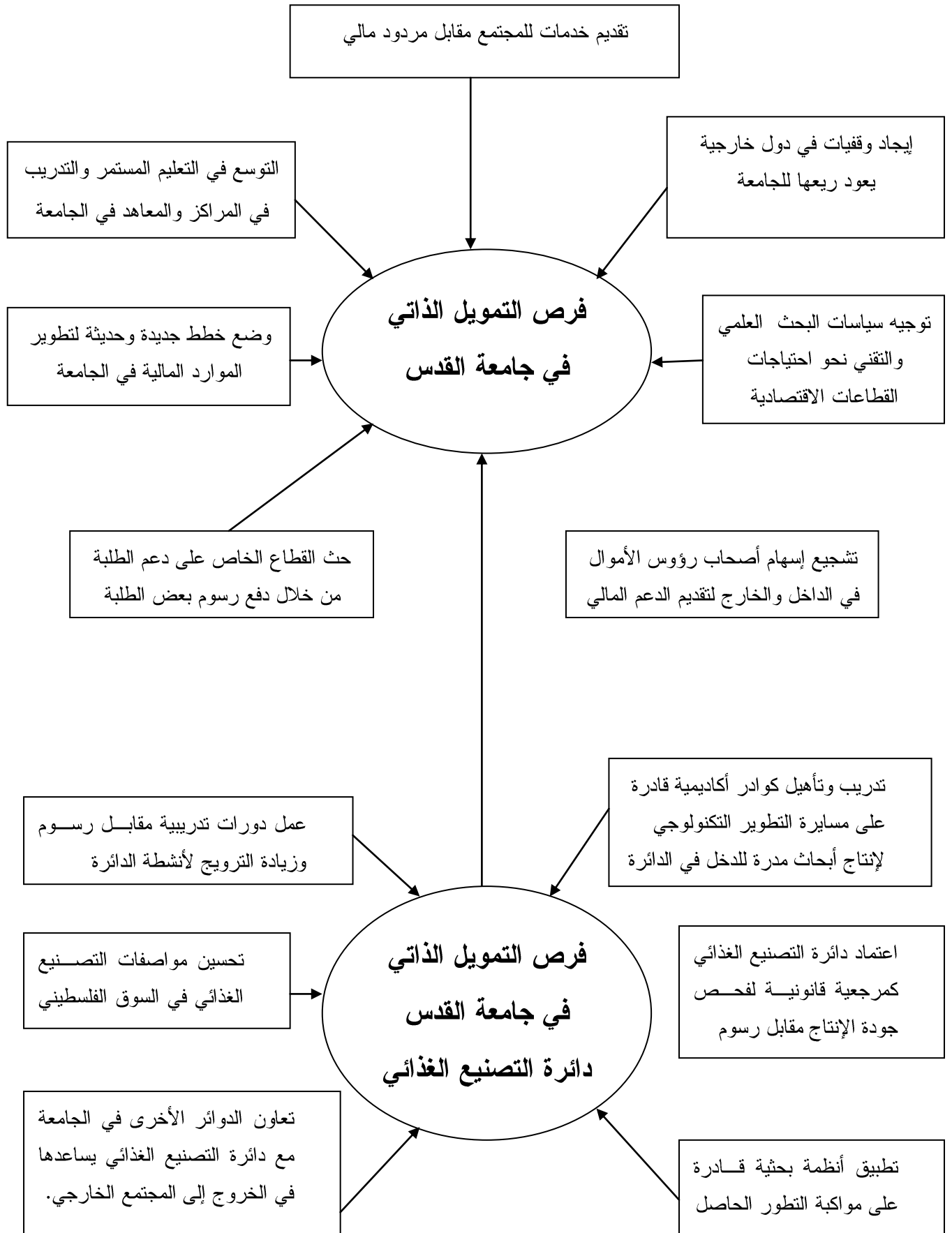
5. عمل دورات تدريبية مقابل رسوم وزيادة الترويج لأنشطة الدائرة

6. تعاون الدوائر الأخرى في الجامعة مع دائرة التصنيع الغذائي يساعدها في الخروج إلى

المجتمع الخارجي.

في هذه الدراسة تم قياس أثر المتغيرات المذكورة أعلاه على زيادة فرص التمويل الذاتي في جامعة

القدس من خلال الجامعة ودائرة التصنيع الغذائي.



الفصل الثاني

1.2 المقدمة

2.2 مفهوم التمويل

3.2 أهمية التمويل

4.2 مفهوم التمويل في مؤسسات التعليم العالي

5.2 مصادر التمويل في مؤسسات التعليم العالي

6.2 مبررات الاهتمام بإقتصاديات التعليم

7.2 مشاكل التمويل

8.2 اسباب الازمة المالية

9.2 التمويل الجامعي الفلسطيني

1.9.2 مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني

10.2 التمويل في جامعة القدس

11.2 دائرة التصنيع الغذائي

12.2 الدراسات السابقة

1.12.2 مناقشة الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

بدأ التفكير في التمويل كعلم منفصل في مطلع القرن العشرين، وتركز الاهتمام على كيفية الحصول على الاموال، وتمثل عملية التمويل في البحث عن مصادر أو موارد لتغطية النفقات مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية التي تم الحصول عليها، وتكبر مشكلة تمويل التعليم بازدياد النمو السكاني الذي هو سبب في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، والذي انبثقت منه عدد من المشكلات كعجز مؤسسات التعليم العالي على استيعاب أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق به مما يضعف الاستمرار النمو ومواكبة التطور في ظل ضعف الموارد المالية الحالية والنقص في إمكانياتها.

2.2 مفهوم التمويل

التمويل لغة:

جاء في المعجم الوسيط مال ، وموئلاً: كثر ماله، ومال فلاناً أعطاه مالاً وتعني (مَوَّلَهُ): قدم له ما يحتاج من مال والمال كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان. وقد أطلق في الجاهلية على الإبل ويقال: رجل مال: أي ذو مال. (المعجم الوسيط، 1977، ج2، 92-78)

التمويل اصطلاحاً:

الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها. (الحاج، 2002، ص 21)

عرف هندي (1986، ص 187) التمويل على أنه: " تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي".

وعرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل بأنه: " مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع" (حميد، 2000: ص 16).

ويرى صائغ (2000، ص 631) أن التمويل هو " تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية".

يتضح من خلال استعراض بعض تعريفات التمويل أن تعريف كل من هندي (1987)، ودائرة المعارف البريطانية (2000)، يركز على الجانب الاقتصادي للتمويل، ويعبر عنه كوظيفة اقتصادية، أما تعريف صائغ (2000) فإنه يعبر عن التمويل كوظيفة إدارية وذلك لأنه يركز على كيفية إدارة هذه النقود والأموال بحيث تحقق الأهداف المنشودة.

ويرى الباحث أن تعريف صائغ (2000) هو الأشمل من بين هذه التعريفات، ذلك لأنه جمع بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية للتمويل، وقد اعتمد الباحث هذا التعريف لكونه الأشمل والأوسع لمفهوم التمويل.

من خلال توضيح المفاهيم السابقة للتمويل فإننا نرى ان المفهوم الذي نعتمد عليه في هذه الدراسة هو التعرف على مصادر التمويل المختلفة للتعليم الجامعي في فلسطين والجمع بين الوظيفة الادارية والاقتصادية للتمويل.

3.2 أهمية التمويل

تكمن أهمية تمويل مؤسسات التعليم العالي في اعتباره البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والذي يعتبر المحك الرئيس لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع،

ويظهر اثر مردوده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة، ولهذا فان العائد من التعليم الجامعي إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر. كما تبرز أهمية التمويل لمؤسسات التعليم العالي في أن الموارد المالية تعتبر من أهم العوامل التي تساعد في نجاح واستمرار عمل هذه المؤسسات، فبدون المال تكون هذه المؤسسات غير قادرة على تنفيذ برامجها وتقديم الخدمات للمجتمع، كما يساعدها في الارتقاء بمستواها سواء كان أكاديميا أو إداريا أو على صعيد الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمستفيدين (الغماري، 2009)

4.2 مفهوم التمويل في مؤسسات التعليم العالي

يقصد بتمويل التعليم كما بين غانم (2000، ص 259) أنه " إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية ". أما أبو الوفا وزميلاه (2000، ص 68) فيرون أن المقصود بتمويل التعليم هو " مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة". من الواضح أن تعريف أبو الوفا وزميلييه كان الأشمل من بين التعريفات السابقة.

من خلال التعريفات السابقة يبدو تناول مفهوم التمويل ببعده الاستثماري والاداري بتحصيل الاموال بأقل تكاليف وتوظيفها بالاستخدام الامثل وهو المفهوم الامثل في مفهوم الادارة المالية.

5.2 مصادر التمويل في مؤسسات التعليم العالي

التمويل الحكومي:

تعد موازنة الحكومة احد أهم مصادر تمويل التعليم العالي، بل قد تكون هي المصدر الرئيسي لتمويل معظم الجامعات في العديد من الدول، حيث تسهم الحكومة في تمويل الجامعات بعدة طرق و عبر العديد من الوسائل.

لذلك عرف التمويل الحكومي بأنه " حجم الأموال التي تستقطع من الناتج القومي، والتي تدرج في الموازنات الحكومية، سواء كانت حكومات مركزية، أو محلية، أو غيرها من الجهات الرسمية بصفة دورية ودائمة (درويش، 1994، ص 704)

ويأتي دور أهمية التمويل الحكومي للأسباب التالية: (غنيمة، 2003، ص 278)

1. تحقق الحكومات وفورات خارجية من خلال ما تحققه من المنافع الاجتماعية للتعليم، والتي تفوق المنافع الخاصة للأفراد.

2. تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، فلو كان التعليم خاصاً وبمصروفات كاملة، فإن الأفراد القادرين هم الذين سوف يذهبون إلى الجامعات، بجانب أن الأفراد المتعلمين سوف يشغلون وظائف مميزة ويحصلون على دخول أعلى طيلة حياتهم العملية بالمقارنة بالأفراد غير المتعلمين.

3. انتشار ظاهرة استخدام اقتصاديات الحجم في التعليم، ونجاح الحكومات وحسن استغلالها لذلك العنصر يعمل على تخفيض تكلفة الطالب، نظراً لأنه يعمل على مساحات ونطاق كبير مما يتطلب دعماً كبيراً من الحكومات عند البدء، مقابل الدور الكبير الذي يحدثه مستقبلاً في تقليل تكلفة الطالب.

كما أن التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي يتخذ أشكال عدة وهي أن التمويل الحكومي يمكن أن يتم بصورة مباشرة وذلك عن طريق رصد جزء معين من موازنة الدولة لمؤسسات التعليم العالي، كما يمكن أن يتم بصورة غير مباشرة وذلك عن طريق الضرائب التي تفرض مباشرة على قطاعات معينة لصالح مؤسسات التعليم العالي، أو عن طريق التسهيلات الضريبية التي تقدمها الحكومة للمؤسسات المتبرعة للجامعات، أو عن طريق قيام الحكومة بالاقتراض لصالح مؤسسات التعليم العالي.

1. ويتخذ التمويل الحكومي عدة أشكال، إما أن يتم بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة

أ- التمويل الحكومي المباشر:

تلجأ الحكومات بتمويل الجامعات بصورة مباشرة عن طريق الإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال موازنة يتم تخصيص نسبة منها للتعليم العالي.

وتتكون الميزانية من بنود متعددة، تنقسم إلى قسمين:

1. نفقات ثابتة رأسمالية: تشمل ثمن المباني، المعدات، التجهيزات، والأثاث" (حجي، 2000، ص65)

2. نفقات دورية تشغيلية: تشمل المرتبات والأجور ونفقات الصيانة والإصلاح وغيرها (حجي، 1998، ص88).

ب- التمويل الحكومي غير المباشر: يتخذ هذا النمط من التمويل عدة أشكال منها:

1. فرض ضرائب ورسوم خاصة للتعليم الجامعي: تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة، ففي بريطانيا مثلاً تفرض رسوم على السجائر والمشروبات الكحولية لتمويل التعليم العالي (سلمان، 2000، ص28)

2. القروض: لجأت بعض الحكومات إلى الاقتراض لتمويل التعليم الجامعي (شعت، 1997، ص12).

3. تسهيلات ضريبية لبعض المؤسسات: قامت بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية لتقديم المنح المالية للجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة أو تبرعها بأجهزة ومعدات وأية تسهيلات أخرى" (جربوع، 2000، ص419).

2. المصادر الخاصة للتمويل:

أ- الرسوم الدراسية:

لجأت بعض الجامعات إلى فرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة، وقد دعم هذا التوجه للجامعات البنك الدولي حينما أصدر تقريراً بعنوان " أولويات وإستراتيجيات من أجل التعليم في يناير عام(1995م)، حيث طرح فيه ضرورة أن يتحمل الطالب الرسوم الدراسية بالكامل في مرحلة التعليم العالي مع إمكانية الاستفادة من نظم الإقراض الطلابي والسماح ببعض المنح الدراسية للطلاب الفقراء والمتفوقين" (نوفل، 1995، ص9)، وفرض الرسوم الدراسية على الطلبة على أساس استرجاع الجامعة لجزء من تكاليف دراسة الطالب، وهذا ما يعرف بنظام استرداد الكلفة، ويكون ذلك إما مباشرة، أو في وقت لاحق.

ب- التبرعات والهبات المحلية:

هي عبارة عن: "المجهودات التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية في ميدان التعليم وهذه المجهودات إما أن تقدم للطالب مباشرة:" كما هو الحال في اليابان وإندونيسيا والصين "(سلمان، 2000، ص12)

أو تقدم للجامعة مباشرة: عن طريق مساعدات مالية للجامعة، فقد وصلت التبرعات المالية التي استلمتها جامعة بكين من أثرياء هونج كونج حوالي عشرة ملايين دولار أمريكي (الخشاب والعناد، 2001، ص37) لتشييد الأبنية اللازمة للجامعة، "وقد أدت مجهودات الجمعية الخيرية الإسلامية إلى إنشاء جامعة بيروت العربية في لبنان" (حسانين، 1989، ص245).

ت- ضريبة الخريج:

وهي ضريبة يرى (Wood hall) "أن فرضها على دخل الخريج، يعود على الجامعة بعوائد هامة، إلا أنه ترافق هذه التجربة صعوبات قانونية ودستورية وإدارية، كعدم إمكانية تحقيقها على الشخص الموظف ذاتيا، ومن بين الدول التي اعتمدها أستراليا" (شعت، 1997، ص27).

ث- ضريبة أرباب العمل:

"وهي ضريبة تفرض على المؤسسات المستفيدة من مخرجات التعليم وتدفعها الشركات حسب عدد الخريجين العاملين فيها، ومن الدول التي لجأت إلى هذه الطريقة، غانا والصين حيث قامت الشركات باقتطاع جزء من رواتب العاملين فيها لسداد قروضهم" (شعت، 1997، ص27).

المصادر الخارجية للتمويل

أدى الإقبال المتزايد للطلبة على مؤسسات التعليم العالي إلى ارتفاع نفقات التعليم، لذلك لم تعد رسوم الطلبة والهبات المحلية وغيرها من مصادر التمويل المحلية كافية لذلك تلجأ مؤسسات التعليم العالي إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية والتي بدورها تسهم في تغطية الجزء المتزايد من نفقات التعليم العالي، فكثير من المنظمات الدولية تقوم بتقديم مساعدات في مجال التعليم، مثل المنظمات المتعددة الجنسيات، والبنك الدولي، والبنك الأمريكي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، وغيرها الكثير من المنظمات، كما أن المبالغ الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي من قبل منظمات خارجية عادة ما تشترط شروط معينة على مؤسسات التعليم هذه الشروط تكون متوافقة مع أهدافها، كما أن التمويل الخارجي

عادةً ما يكون بشكل فني، كتقديم بعض المعلمين، والأساتذة، من قبل الدولة المانحة، أو تقديم بعض المنح الدراسية في بلد أجنبي، وإما أن تكون هذه المساعدات بشكل آخر وهو الشكل المالي، وهو تقديم مساعدات مالية لمؤسسات التعليم العالي. (الغماري، 2009، ص53)

ومن أجل الحصول على التمويل الخارجي يجب القيام بما يلي: (صبيح، 2005)

1. القيام بإعداد البرامج والأنشطة المراد تنفيذها بشكل علمي وسليم وبما يتناسب مع أهداف وفلسفة مؤسسات التعليم العالي.

2. قيام دائرة التخطيط والتطوير في مؤسسات التعليم العالي بترويج البرنامج المراد تنفيذه على الجهات المانحة سواء الداخلية أو الخارجية، مع إرفاق التقارير التي تؤكد صحة البيانات الواردة.

3. قيام بعض الجهات المانحة بتحويل بعض المبالغ لمؤسسات التعليم العالي وذلك دون أن يتم أي نوع من أنواع الاتصال، وقد يكون هذا المبلغ مقيد أو غير مقيد.

التمويل الذاتي

تبدأ المؤسسة في التفكير بالتمويل الذاتي عند وجود صعوبة في التمويل الحكومي المباشر أو غير المباشر، وبسبب النقص في مصادر التمويل وزيادة العجز في موازنة مؤسسات التعليم العالي، لذلك لجأت العديد من الجامعات إلى التفكير لزيادة وتنويع مصادر تمويلها وذلك من خلال أسلوب التمويل الذاتي أو ما يعرف بفلسفة الجامعة المنتجة. لذلك فإن الجامعة المنتجة تعني قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، وتحسن من مستوى العاملين فيها.

التعليم الموازي:

يعتبر التعليم الموازي مصدر جديد من مصادر التمويل في بعض مؤسسات التعليم العالي حيث تعتمد فكرة التعليم الموازي على " توفير فرص جديدة للطلبة الذين فاتهم تلك الفرص من أعمار مبكرة، وتعذر عليهم الحصول عليها في الدراسة الصباحية مقابل أجور، كما أن هذا النوع من التعليم يتميز " بانخفاض معدلات القبول مقارنة بالدراسات الصباحية، وعدم التقييد بالعمر وإتاحة الفرصة لغير القادرين على التفرغ للدراسة الصباحية. (الدليمي، 2000)

ب- خدمة المجتمع:

تعتبر خدمة المجتمع من وظائف الجامعة، وقد لجأت كثير من الجامعات العالمية والعربية إلى تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي، فمن الوسائل والأساليب التي استخدمتها الجامعات لخدمة المجتمع ما يلي:

1. **التعليم المستمر والتدريب:** حيث تقوم الجامعات بفتح دورات بمدة مناسبة لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل، من خلال توضيح أحدث ما توصلت إليه العلوم المختلفة، وسبل تطبيقها في حقل العمل على أن يدفع المشاركون بتلك الدورات أجوراً مناسبة للجامعة " (الخشاب والعناد، 2001، ص41). وتنظم الدورات والأنشطة عن طريق وحدة في الجامعة تسمى بوحدة التعليم المستمر، تقوم بتنسيق ومتابعة تنفيذ النشاط للكليات المختلفة في هذا المجال (الخشاب والعناد، 1996، ص111).

2. **الاستشارات العلمية (المكاتب الاستشارية):** شرعت كثير من الدول عددا من القوانين، أتاحت فيها الكليات إمكانية استحداث مكاتب استشارية حسب التخصصات التي تتعامل بها تلك الكليات. وتقوم هذه المكاتب على أساس " تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات، وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاصات كلية معينة، مقابل أجر وفق صيغة متفق عليها وعقود أعدت لهذا الغرض " (الدليمي، 2000، ص30).

ت- النشاطات الإنتاجية:

كثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة، وتقوم ببيع إنتاجها، والإفادة من مواردها المالية في تعزيز موازنة الجامعة، فهناك على سبيل المثال، كليات مثل الطب البيطري والزراعة والهندسة وغيرها يمكن أن تستغل مزارعها أو ورشها كمراكز إنتاج متطورة.

أهمية التمويل الذاتي:

رغم الأهمية الكبرى لمصادر التمويل الخارجي والتمويل من الجهات المحلية في أنها عنصر أساس في تنفيذ برامج وأنشطة مؤسسات التعليم العالي، إلا انه لا يجب الاعتماد على تلك المصادر كمصدر وحيد للتمويل في تنفيذ الأنشطة والمشاريع، بل ينبغي على تلك المؤسسات زيادة الموارد الذاتية، والبحث عن وسائل أخرى في التمويل الذاتي وذلك للاتية:

1- تحقيق الاستقرار وعدم الشعور بالخوف من المستقبل، وذلك لعدم ثبات واستقرار التمويل الخارجي والمحلي، والتي لا يمكن التحكم بها لأنها تخضع لظروف خارجة عن سيطرة مؤسسات التعليم العالي.

2- تحقيق الاستقلالية وعدم الحاجة إلى الآخرين، لان الاعتماد الكامل على التمويل الخارجي والمحلي يجبرها إلى حد كبير إلى الخضوع لسياسات الجهة المانحة التي قد تشترط شروط معينة للقيام بتمويل مبلغ معين لتنفيذ بعض البرامج والأنشطة.

3- الشعور بالحرية في اتخاذ القرارات و في التخطيط و تنفيذ الأنشطة، لان بعض الجهات المانحة قد تفرض بعض القيود على المبلغ المتبرع به والتي تحد من الحرية في تنفيذ البرامج والأنشطة. (الغماري، 2009)

6.2 مبررات الاهتمام باقتصاديات التعليم

إن الهدف من التعليم لم يعد قاصراً على تحقيق حاجات الأفراد ومطالبهم الشخصية في حاضرهم ومستقبلهم، بل ارتبط الهدف أيضاً ارتباطاً وثيقاً مباشرة بحاجات المجتمع ومطالبته المختلفة في حاضره ومستقبله، أخذت الدول النامية تنظر إلى التعليم في مراحل بناء مجتمعاتها وتطوير اقتصادها ونظمها الاجتماعية كقوة فاعلة من القوى الفعالة في إحداث عمليات التنمية الاقتصادية ونظمها الاجتماعية ودفعها إلى الأمام. حيث أصبح من المسلم به أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عمليات التنمية، ومن هنا أخذ ميدان التعليم يجتذب رجال الاقتصاد فعكفوا على دراسة اقتصادياته من جوانبها المختلفة باعتبار صناعة كبرى (السمي، 2004)

7.2 مشاكل التمويل:

لقد واجهت كثير من الجامعات مشاكل كثيرة حالت دون تحقيقها لأهدافها، كان من أهمها مشكلة توفير الموارد المالية، وقد نجم عنها كثير من المشاكل التي أثرت على وظيفة الجامعة، منها ما يتعلق بالمجال الأكاديمي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والأجهزة والمباني والتجهيزات.

أ- المشاكل المتعلقة بالمجال الأكاديمي:

إن نقص تمويل التعليم الجامعي أثر سلباً على الأداء الجامعي، مما أدى إلى "تراجع الصفات والكفاءات الأكاديمية والتربوية، وسبب هجرة الكفاءات العالية إلى المراكز أو الجامعات الاغنى والتي تعطي رواتب أفضل فهذا سبب نقصاً في أعداد الهيئة التدريسية" (رحمة، 2000، ص9).

ب- المشاكل المتعلقة بالبحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي وظيفة من وظائف الجامعة، وللنهوض بالعملية التدريسية لأي جامعة لا بد من تشجيع البحث العلمي، ذلك لأنه "لا يوجد تعليم جيد ما لم يوجد بحث علمي متطور، وهادف يعمل على حل مشاكل المجتمع، بأسلوب علمي وتكنولوجيا متطورة" (غنيمة، 2002، ص39). هناك الكثير من الدول المتقدمة التي تدعم البحث العلمي بمبالغ ضخمة، فقد وصلت نسبة ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي، والتطوير حوالي (2.9%) من إجمالي الناتج القومي المحلي، وفي اليابان حوالي (3%) من إجمالي الناتج القومي المحلي، في حين لم تصل هذه النسبة إلى أكثر من (0.2%) من إجمالي الناتج القومي المحلي في أي دولة من الدول العربية وتعتبر أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار الجامعات العربية من أضعف الأنشطة الجامعية، فيما يصل هذا المؤشر إلى (33%) من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة" (بويطانة، 1987).

ت- المشاكل المتعلقة بالأجهزة والمباني والمعدات:

نقص تمويل التعليم يمس عددا من المدخلات التعليمية، من ضمنها المباني وتأثيرها وتجهيزها بالمخابر والأجهزة ومواد التعليم والتدريب الحديثة. هذا يؤثر سلباً على العملية التعليمية فيسبب "هدرا في كفاءة التطبيق العلمي والربط بين النظرية والتطبيق، في التعليم الجامعي والعالي" (غنيمة، 2002، ص134).

تسبب قلة المباني كثافة في الشعب، وتساهلاً في ضبط الطلبة، وازدحاماً في الجداول الدراسي، وجداول الامتحانات، وقلة الأجهزة تؤدي إلى تحويل بعض الدروس إلى محاضرات جماهيرية والاكتفاء بالسبورة السوداء والطباشير بدلاً من التجهيزات ذات الأنظمة الضوئية والصوتية، والكمبيوترات، والشفافيات (غنيمة، 2002، ص34).

ث- المشاكل المتعلقة بخدمة المجتمع:

تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات التربوية الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لصالح أبناء المجتمع، لذا من البديهي أن ترتبط الجامعة بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً وأن تكون العلاقة بينهما علاقة تأثر وتأثير، وأن تقوم الجامعة بتقديم خدمات للمجتمع ومواكبة التطور التكنولوجي، ذلك من خلال الاستشارات العلمية التي تقدمها للمؤسسات والمصانع، والتعليم المستمر، ولكن الأزمة المالية التي تعاني منها بعض الجامعات حالت دون تحقيق ذلك وأصبحت "أعمال خدمة المجتمع استثمارات مرغوباً فيها لتحسين دخل هيئة التدريس من جهة وموارد المؤسسة من جهة أخرى" (رحمة، 2000، ص 41).

8.2 أسباب الأزمة المالية:

إن ندرة الموارد المالية للتعليم تقف حائلاً دون تحقيق الدول طموحها التعليمي "ذلك قد تضطر الدول إلى التخلي عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل فإنجلترا على سبيل المثال لم تستطع أن تحقق أملها في مد سن الإلزام حتى السادسة عشرة في عام (1970م)، والولايات المتحدة مع غناها تطمح في زيادة أعداد طلاب الكلية المختلفة ورفع مستوى مدارس الزوج، والبلاد العربية تسعى جاهدة لتعميم التعليم الأساسي وحددت أكثر من مرة أهدافاً للقضاء على الأمية، وما زالت تسعى للقضاء عليها" (مرسي، 1998، ص 121).

ويعود سبب المشاكل المالية التي تواجهها النظم التعليمية إلى زيادة النفقات في مقابل ندرة الموارد المالية ويرجع سبب زيادة النفقات إلى:

أ- "انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية" (حجى، 1998، ص 48).

ب- "التقدم التكنولوجي السريع في العلم، وزيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية" (السيديه وباطويح، 2001، ص 451).

ت- ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي وذلك نتيجة لمتغيرات من خارج التعليم ومن داخله أهمها كما ذكرها إبراهيم وآخرون (1991، ص 221):

- 1- التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، مثل ارتفاع الأسعار والتضخم المالي وانخفاض قيمة بعض العملات.
- 2- تزايد المصاريف الجارية من إدارة ومرتببات، ومواد تعليم وكتب، وصيانة، وكهرباء، ورعاية، ونقل ونشاط وترويج ومنح ومكافآت.
- 3- تزايد المصاريف الرأسمالية من أراض ومبانٍ وإنشاءات وبيع معمرة.
- ث- التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية للحصول على الاحتياجات التي كانت تحصل عليها بمبالغ أقل (رحمة، 2000، ص38).
- ج- ارتفاع كلفة المشروعات التربوية، وافتقار سياسات ترشيد الإنفاق، وغياب التخطيط بعيد المدى (السنبلي، 2002، ص7) هذه الأسباب وما سبقتها ساهمت كلها مجتمعة في إيجاد الأزمة المالية في كثير من الجامعات العالمية والإقليمية والمحلية.
- يتضح مما تم تناوله سابقاً بأن المتغيرات المتسارعة تكنولوجياً وبشرياً قد ضاعفت من التمويل المطلوب للتعليم الجامعي بشكل عام، أما في فلسطين فالأمر أكثر صعوبة بسبب عدم التحكم في الموارد الاقتصادية، والسلب الذي تمارسه سلطات الاحتلال للموارد المالية والاقتصادية والتعطيل لاستثمارها.

9.2 التمويل الجامعي الفلسطيني:

1.9.2 مؤسسات التعليم العالي في فلسطين

يحدد قانون رقم (11) لسنة 1998 بشأن التعليم العالي (المادة 10) تصنيف مؤسسات التعليم العالي على مستويين: من حيث التأسيس ومن حيث البرامج التعليمية التي تدرسها.

فمن حيث التأسيس، تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات، حكومية وعامة وخاصة، أما من حيث البرامج التعليمية، يحدد القانون أربعة مستويات من المؤسسات:

الجامعات: وهي مؤسسات تضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس، وللجامعة أن تقدم برامج الدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه . (نخلة وآخرون، 2005)

وتعتبر الجامعات الفلسطينية هي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تواجه بتحديات تعرقل استمرارها في مسيرتها التعليمية، والتي منها مخاطر انخفاض أو التوقف عن التمويل لدعم هذه المؤسسات التعليمية.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الجامعات الفلسطينية تعتبر فتية وفق المعايير الدولية. فلم يمر على إنشاء أقدمها سوى اربعون عاماً، فيما أقيمت أحدثها قبل أقل من عامين فقط. وقد شهد نظام التعليم العالي بمجمله تحولات كبيرة في أعقاب حرب حزيران/يونيو 1967 فقد حدث انتشار واسع أولاً في مجال كليات المجتمع) سنتين بعد إنهاء الدراسة الثانوية ثم استمر مع تأسيس الجامعات الفلسطينية الرئيسية بدءاً من عام 1971 حيث كانت كل واحدة من هذه الجامعات، ومنذ البداية، نتاجاً لمبادرة خاصة غير ربحية وغير حكومية لذا، يعتبر التعليم العالي الفلسطيني فريداً من نوعه في هذا الخصوص سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في معظم أنحاء العالم، حيث تكون المؤسسات الحكومية هي القاعدة. وهكذا، تعتبر البنية غير الربحية وغير الحكومية للجامعات الفلسطينية أحد سماتها المميزة. (وزارة التربية والتعليم، 2013)

وعلى الرغم من محدودية مصادر التمويل الجامعي الفلسطيني، فإن عدد الجامعات الفلسطينية وصل إلى احد عشر جامعة، إلا أن هناك مصادر للتمويل الجامعي الفلسطيني تتمثل فيما يلي: (الجعفري، والعارضة، 2002)

الرسوم والأقساط الجامعية:

بعد مرور حوالي اربع عقود على إنشاء أولى الجامعات الفلسطينية انخفضت قيمة الرسوم والأقساط الجامعية من الإيرادات الذاتية التي يعتمد عليها في تغطية النفقات الجارية من حوالي 75 % خلال الثمانينيات، إلى حوالي 56 % منذ منتصف التسعينيات في الجامعات الفلسطينية ككل، ويعزى تدني أهمية الرسوم والأقساط الجامعية بالنسبة للإيرادات السنوية للجامعات الفلسطينية وعدم الاعتماد عليها بالتالي، في تغطية كلفة الطالب الجامعية إلى السياسة التي انتهجتها تلك الجامعات منذ تأسيسها، حيث قامت بتحديد رسوم جامعية منخفضة للغاية وتقل كثيراً عن التكلفة الفعلية للطالب الجامعي، هذا بالإضافة إلى توقفها عن تحصيل الرسوم والأقساط الجامعية خلال فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1988-1993) حيث كانت الجامعات الفلسطينية مغلقة قسرياً من سلطات

الاحتلال الإسرائيلي واعتمده في حينه على برامج تعويضية خارج الحرم الجامعي، وبالنظر إلى أهمية الأقساط والرسوم الجامعية في مختلف الجامعات الفلسطينية، تظهر أهميتها من جهة، والتفاوت في قدرتها على تغطية النفقات الجارية أو المتكررة من جهة أخرى.

-المنح والهبات والقروض

عن غالبية مصادر التمويل الخارجية التي تأتي على شكل منح وقروض ميسرة، غالباً ما تكون مخصصة للاستثمار في الأغراض المحددة، ولا بد من التعامل معها بكفاءة عالية مثل إنشاء مباني، مما يعطي الجامعة سمعة جيدة أمام الجهات الممولة للقرض، لذا فإن استخدام الجامعة للقروض في تغطية النفقات الجارية لن يساعد الجامعة في المستقبل في الحصول على المزيد من القروض وبخاصة إذا وجد أن تأثيرها لن يتعدى زيادة العجز في الموازنة ومن ثم البحث عن مصادر إقراض جديدة لتمويل ذلك العجز.

أوجه الإنفاق في الجامعات الفلسطينية

يكن الإنفاق في الجامعات الفلسطينية على النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، وقد شكلت النفقات الجارية والتشغيلية الجزء الأكبر من الإنفاق، وشمل هذا الجزء رواتب الموظفين بشكل كبير، حيث استحوذت رواتب الموظفين والإداريين على 80% من النفقات الجارية والتشغيلية، وذلك بالرغم من استخدام العديد من الجامعات للوسائل التكنولوجية التي تسهم في تطوير عملية التعليم، والتي من شأنها تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة، وعلى الرغم من أن نسبة الإنفاق على الأجهزة والأدوات التعليمية والمختبرات من النفقات الجارية والتشغيلية في الجامعات الفلسطينية تبدو منخفضة، حيث لم تتجاوز حصتها 5%، فإن زيادة معدلات استخدامها يعتبر ضرورياً لتخفيض التكلفة بالعملية التعليمية. (الجعفري والعارضة، 2002)

الخلل الذي يحدث في ميزانيات الجامعات الفلسطينية فيمكن تلخيصه فيما يلي:

- العجز في المنح والمساعدات: ويقصد به الفرق في إيرادات الجامعة الذاتية التي يتم توليدها من الأقساط الجامعية، ورسوم الامتحانات، ومناقشة الأبحاث وأطروحات الماجستير وسوم التخرج، والنفقات الكلية وتغطي الإيرادات الذاتية للجامعات الفلسطينية في حدود 56% من النفقات الجارية أو المتكررة في الجامعات الفلسطينية في أحسن الأحوال. وهذا دفعها للاعتماد على الدعم الخارجي،

والذي يعتبر مصدرا غير مستقرا للدعم (UNESCO,2000)

-عدم القدرة على زيادة الإيرادات الذاتية:

تواجه الجامعات الفلسطينية بعض المشكلات التي تحد من قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية سنويا، وذلك لانخفاض مستوى الدخل الفردي في فلسطين (UNESCO,2000)

- محدودية مصادر التمويل

لان الجامعات الفلسطينية تعتمد في موازاتها على الأقساط والمنح الحكومية والمعونات الدولية، تبقى لديها محدودية في التمويل، مع أنها يمكن أن تستفيد من القروض الحكومية وقروض القطاع الخاص، ومن إيرادات الأبحاث والاستشارات والدورات التدريبية وإيرادات الابتكارات العلمية، إضافة إلى الأنشطة التجارية (الجعفري والعارضة، 2002).

-كلفة الطالب الجامعية

تباينت كلفة الطالب من جامعة إلى أخرى، وقد كانت الأعلى في جامعة القدس حيث بلغت تكلفة الطالب حوالي 1233 دولارا في حين كانت الأقل في جامعات قطاع غزة بحوالي 445. ويعتمد تحديد العجز في تغطية تكلفة الطالب في الجامعات الفلسطينية على عدد الطلبة بالنسبة لعضو هيئة التدريس، كذلك نسبة الأكاديميين إلى مجموع العاملين، إضافة إلى نسبة الإيرادات الذاتية إلى المصاريف الجارية لكل جامعة، ويمكن التقليل من نسبة العجز في كلفة الطالب من خلال زيادة معدل الإيرادات الجامعية لكل طالبة استجابة لدفع الرسوم والأقساط التي تعتمد على عوامل منها: مدى توفر المؤسسات المعنية بتقديم القروض المالية لطلبة الجامعات والتسهيلات التي من شأنها أن تسهم في جذب الطالب نحو الحصول على القروض لتمويل الدراسة الجامعية. (الجعفري والعارضة، 2002)

10.2 التمويل في جامعة القدس

1.10.2 نبذة عن جامعة القدس

هي مؤسسة تربوية وطنية انطلقت جذورها في شرقي القدس، وهي الجامعة العربية الأولى والوحيدة في بيت المقدس، وتعمل لتواصل إثراء الإرشاد الفكري العربي الإسلامي والمسيحي فيها، وتحافظ على هوية مجتمع استهدفه الاحتلال من دون المدن الأخرى المحتلة بالضم وفرض القوانين

الإسرائيلية، وقد تأسست من تجمع كليات كانت متناثرة في القدس، وكان هذا الاتحاد عام 1984. وادي اتحاد هذه الكليات إلى تكون جامعة القدس بمجلس أمناء واحد، وإدارة واحدة وأضيفت تخصصات جديدة إلى التخصصات التي كانت قائمة سابقاً، حتى أصبحت الجامعة، جامعة ذات برامج وكليات متعددة، على مستوى البكالوريوس والماجستير، وهي الآن تضم الكليات التالية:- كلية الآداب، كلية العلوم، كلية الحقوق، كلية الهندسة، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، إضافة إلى كلية الطب، وكلية طب الأسنان، وكلية المهن الصحية، وكلية العلوم التربوية. وهناك فرع لكلية الآداب في كلية هند الحسيني في القدس. (التقرير السنوي لجامعة القدس، 2011)

وتضم جامعة القدس اليوم الكليات الآتية:

- 1- كلية الآداب: وتضم الأقسام التالية: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، التاريخ، الجغرافيا، الآثار، الخدمة الاجتماعية، الفنون الجميلة، التربية الرياضية.
- 2- كلية العلوم وتضم الأقسام التالية: الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، الرياضيات، وتكنولوجيا المعلومات
- 3- كلية العلوم الإدارية والاقتصادية.
- 4- كلية الحقوق.
- 5- كلية الدعوة وأصول الدين.
- 6- كلية الطب.
- 7- كلية طب الأسنان.
- 8- كلية المهن الصحية.
- 9- كلية التربية
- 10- كلية الهندسة
- 11- كلية الصيدلة
- 12- كلية القرآن
- 13- معهد الإعلام العصري
- 14- كلية الدراسات العليا

وفي الجامعة، عدة برامج تمنح الماجستير في التخصصات المختلفة.

تطرح كلية الآداب، قسم اللغة العربية برنامج الماجستير في اللغة العربية، أما قسم اللغة الانجليزية فقد أطلق برنامج الماجستير في الترجمة، وهناك برنامج ماجستير حديث في الخدمة الاجتماعية، أما كلية الدعوة وأصول الدين فتطرح برنامجاً في الدراسات الإسلامية على مستوى الماجستير، وهناك برنامج ماجستير في الإلكترونيات وآخر في الحاسوب تطرحهما كلية الهندسة، وماجستير الصحة النفسية، الذي تقدمه كلية المهن الصحية، كذلك تقدم كلية العلوم برامج ماجستير في الفيزياء والعلوم البيولوجية.

وتطرح كلية العلوم التربوية ثلاثة برامج على مستوى الماجستير هي : برنامج الماجستير في الإدارة التربوية، وبرنامج الماجستير في أساليب التدريس وبرنامج الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي.

وفي الجامعة مركز الطفل الذي ينوي إنشاء برنامج على مستوى الماجستير في صعوبات التعلم. يتم قبول الطلبة في كليات الجامعة، ودوائرها المختلفة بناء على معدلاتهم في امتحان الدراسة الثانوية، والطلبة الذين يقبلون في الكليات المهنية، خصوصاً الطب، هم أولئك الذين يحصلون على أعلى المعدلات. (دليل جامعة القدس، 2005)

2.10.2 رسالة جامعة القدس

تتجسد رسالة جامعة القدس في التزامها بالنهوض بدورها المجتمعي من خلال تقديم البرامج التعليمية المتميزة والخدمات والاستشارات البحثية الرائدة والخدمات المجتمعية التفاعلية البناءة. وتنطلق هذه الرسالة من فلسفة حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التعليم، مع التأكيد على حق الجميع في التعليم . وترتكز رسالة الجامعة على فلسفة المساواة وعدم التمييز بين العاملين وبين الطلبة على أساس الجنس أو الدين أو الإطار السياسي أو الامتداد الجغرافي أو غيرها من أسس، والالتزام بتوفير وتهيئة بيئة تعليمية وتعليمية فاعلة قادرة على تحفيز الطلبة والباحثين نحو توسيع آفاق معرفتهم الفكرية والعملية ضمن منظومة من القيم تتيح لهم التفكير النقدي والتحليل البناء وحل المشكلات في مجالات التخصص المختلفة، بما يؤهلهم للتميز في أعمالهم وفي حياتهم. وتعمل الجامعة على تحقيق نهوض مستمر وتعزيز برامجها التعليمية والبحثية والمجتمعية من خلال مواردها الفكرية والبشرية، وتحقيق الاستخدام الأفضل لمواردها الاقتصادية.

وجامعة القدس جامعة بحث علمي، تكفل الحرية الفكرية في البحث، وتسعى باستمرار إلى الإفادة من مخرجات البحث العلمي وتسخيرها في العملية التعليمية) ربط النظريات العلمية بالواقع العملي (وفي خدمة المجتمع. وتتطلق الجامعة في عملها من فلسفة راسخة قائمة على دراسة وتحليل الحاجات الحقيقية للمجتمع والعمل على ترجمتها وتحقيقها من خلال برامجها الأكاديمية والبحثية والمجتمعية. وتسعى إلى مواكبة المعرفة المتجددة، وزيادة حجم المعرفة التخصصية والعامة لدى الطلبة بحيث يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات ووضع السياسات لمعالجة المشاكل التي تواجههم في حياتهم العملية.

وتركز فلسفة جامعة القدس على تحقيق بيئة عمل كريمة تكفل للعاملين حقوقهم وتوفير لهم نظام حوافز يدفعهم نحو الأداء المتميز بما ينعكس إيجاباً على المخرجات الجامعية المختلفة.

ولجامعة القدس التزام نحو أبناء المدينة المقدسة القدس الشريف (إذ تعمل على إسنادهم وتقديم الدعم والمؤازرة لهم من خلال المراكز المتخصصة). (الخطة الإستراتيجية 2008-2012، 2008)

3.10.2 الأهداف الإستراتيجية الكلية لجامعة القدس

1- تعمل الجامعة جادة على أن تكون مميزة وفي طليعة الجامعات في توفير التعليم الجامعي البناء الهادف إلى تحسين جودة التعليم وتميز الخريجين.

2- تعمل الجامعة جادة على احتضان وتطوير الكفاءات الفلسطينية لتعزيز بنية المصادر البشرية من أجل الرقي بمستوى التعليم.

3- تعمل الجامعة جادة على تطوير الأداء المؤسسي للوصول إلى أفضل الممارسات الإدارية لتحقيق النموذج الإداري الذي يعزز البناء المؤسسي.

4- تعمل الجامعة جادة على تطوير نظم واليات التمويل وتطوير الشراكات من أجل مساعدة الطلبة وتحقيق الاستقرار المالي.

5- تعمل الجامعة جادة على تطوير برامجها بما يتناسب مع حاجات تنمية المجتمع وتطويره وبخاصة ما يؤصل الارتباط بين الجامعة و مدينة القدس الشريف.

6- تعمل الجامعة جادة على الارتقاء بمستوى الإجراءات و الخدمات الجامعية من اجل توفير بيئة تعليمية للطالب الفلسطيني.

7-تعمل الجامعة جادة على جادة على تطوير بنية البحث العلمي والمعرفة من اجل ترسيخ المعرفة و الارتقاء بالاحتياجات البحثية الفلسطينية ومواكبة التطور العلمي. (الخطة الإستراتيجية 2008-2012، 2008)

4.10.2 تمويل الجامعة

يتم تمويل جزء من نشاطات الجامعة من الرسوم والأقساط التعليمية من الطلبة والتي تغطي جزء من التكاليف التعليمية ويتم تمويل باقي احتياجات الجامعة من المنح والتبرعات التي تحصل عليها الجامعة من الجهات المحلية والخارجية لتمويل النشاطات والأهداف المحددة. (التقرير المالي،2011)

النفقات في جامعة القدس

تقسّم النفقات في الجامعة حسب طبيعتها إلى نوعين:

1-النفقات المبررة حكماً ولا تحتاج إلى طلب الموافقة المسبقة على صرفها ويقوم الموظفون المختصون في الجامعة بإجازتها بموجب النظام ويشمل هذا النوع من النفقات ما يلي:-

أ -النفقات الناشئة عن تنفيذ قانون الجامعة وأنظمتها أو التي تستند إلى قرارات صادرة عن مجالسها المختلفة أو من الرئيس أو نائب الرئيس.

ب -الضرائب والرسوم والتكاليف المالية الأخرى المستحقة على الجامعة بمقتضى التشريعات المعمول بها كضريبة الدخل وغيرها

ج -الخدمات والمواد ذات الأسعار الموحدة التي تقدمها مؤسسات عامة أو خاصة وتعتبر معقودة بموجب الإيصالات والفواتير والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.

د -النفقات المستمرة الناتجة عن عقود مبرمة حسب الأصول من قبل الجهات المختصة بالجامعة.

2-النفقات التي تحتاج إلى تقديم طلب بشأنها، واقتراها بموافقة الجهة المختصة طبقاً لقانون الجامعة والأنظمة الصادرة بمقتضاه وتتم إجراءات الطلب والموافقة عليه طبقاً للنماذج المعتمدة ووفق الأصول الإدارية المقررة. (النظام المالي لجامعة القدس، 2010)

11.2 دائرة التصنيع الغذائي

1.11.2 نبذة مختصرة عن دائرة التصنيع الغذائي:

بينت منشورات دائرة التصنيع الغذائي (2009) أن الهدف الرئيس من تأسيس دائرة التصنيع الغذائي إضافة إلى الدوائر العلمية الأخرى في كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة القدس هو المشاركة في مسيرة التطور والبناء الاقتصادي للدولة الفلسطينية وفي قطاع الصناعة الغذائية تحديداً، وذلك من خلال تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على تطوير الصناعات الغذائية. حيث أن الصناعات الغذائية الفلسطينية في مراحلها الأولية ولضرورة مواكبة التطور السريع والمستمر في علوم الأغذية والعلوم الهندسية وخاصة في ناحية تطبيق أنظمة الجودة العالمية المختلفة ، فقد ارتأت جامعة القدس ممثلة بإدارتها المشاركة والتسريع في عملية النهوض بهذه الصناعة الحيوية عن طريق استقطاب الكفاءات المدربة القادرة على إقامة وتأسيس قسماً أكاديمياً يطرح درجة البكالوريوس في علوم وتكنولوجيا التصنيع الغذائي قادراً على تخريج أفواجا متخصصة لهذه المهمة الصعبة، وذلك ليس فقط بدراسة مكونات الغذاء المختلفة وإنما في تطبيق أنظمة الجودة العالمية والمواصفات لتحسين الصناعات الغذائية الفلسطينية وإنتاج مواد غذائية صحية مفيدة للمواطن الفلسطيني.

تضم الدائرة نخبة من الكفاءات العلمية من حملة الدكتوراه والماجستير وتسعى الدائرة إلى توسيع قاعدة كادرها حيث بلغ عدد الطلبة الخريجين عن السنوات خلال السنوات الاخيرة 150 طالباً وجميعهم يعملون ضمن تخصصهم، وقد ازداد إقبال الطلبة على دائرة التصنيع الغذائي حيث بلغ عددهم الحالي 108 طلاب.

2.11.2 رؤية دائرة التصنيع الغذائي

تتطلع دائرة التصنيع الغذائي الى اقامة قسماً أكاديمياً يسعى الى تطبيق انظمة الجودة والمواصفات العالمية لتحسين الصناعات الغذائية الفلسطينية ونتاج مواد غذائية قادرة على مواجهة المنتجات الاخرى.

وتهدف الى ايجاد منتج فلسطيني من خلال تحقيق اهدافها التي تسعى اليها من خلال الكوادر المؤهلة والقادرة على مجارة التطور الحاصل في انظمة الجودة العالمية والمواصفات للصناعات (دائرة التصنيع الغذائي ، 2009)

3.11.2 الخطط والبرامج والمشاريع

قامت دائرة التصنيع الغذائي ومنذ تأسيسها كاحد الدوائر المنتجة ضمن استراتيجية لدعم الصناعات الغذائية بشكل خاص ومن خلال الاعتماد على الذات والحفاظ على استقلالية المشاريع التي تقوم بها حيث تضم دائرة التصنيع الغذائي نخبة من الكفاءات العلمية من حملة الدكتوراه والماجستير وتسعى الى توسيع قاعدة كادرها لمواكبة التطور الحاصل وزيادة الدخل المادي للابحاث من خلال استحداث مشاريع لزيادة التمويل واقبال الطلبة لزيادة الموارد المالية وزيادة التمويل الذاتي الخاص بالدائرة. (رئيس دائرة التصنيع الغذائي، أيار 2013، مقابلة شخصية)

4.11.2 مصادر التمويل

تعتمد دائرة التصنيع الغذائي في تمويل مشاريعها وابحاثها التي يقوم بها الطلبة لديها على تبرعات الشركات والمؤسسات ذات العلاقة وذلك من خلال تزويد الدائرة بأجهزة ومواد وادوات لتقوم من خلالها بعمل الابحاث والمشاريع الخاصة بها وبطلبتها بشكل خاص وبالجامعة بشكل عام حيث يتم الاستفادة من الاجهزة لاكثر من مشروع من المشاريع والابحاث التي يقوم بها الطلبة. (رئيس دائرة التصنيع الغذائي، أيار 2013، مقابلة شخصية)

حيث بلغت الايرادات الخاصة بدائرة التصنيع الغذائي من خلال اقساط الطلبة للعام الاخير ما قيمته 96,974 دينار اردني، أما النفقات الخاصة بذلك فقد بلغت ما قيمته 17,250 دينار اردني.

5.11.2 دور الهيئة التدريسية في ايجاد تمويل ذاتي

تجاوباً مع التطور الحاصل وشح الموارد المالية الخاصة بالدائرة فقد قام عدد من اعضاء الهيئة التدريسية بإستقطاب تمويل خارجي من الجهات المانحة لبعض الابحاث التي يقوم بها اعضاء الهيئة التدريسية فيها كمشروع المستحلبات الغذائية والدوائية التي يشرف عليها احد اعضاء الهيئة التدريسية وذلك للقيام بالابحاث والفحوصات المخبرية للخروج بنتائج لاستفادة الطلبة ولتزويدها للجهات المانحة لتحويل التمويل اللازم لذلك، بالاضافة الى المشروع الدنماركي الذي تقوم على تمويله جهة تزود المختبرات بالاجهزة والمواد الخاصة بذلك ، حيث ان التمويل من الجهة المانحة لهذه المشاريع له ميزانية تقوم بها الابحاث. (المشرف على المشروف في دائرة التصنيع الغذائي، أيار 2013، مقابلة شخصية)

6.11.2 مجالات العمل لخريجي دائرة التصنيع الغذائي:

- 1) العمل في الدوائر الحكومية المختلفة، الوزارات (التموين، التجارة، الصناعة، الصحة)، مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- 2) العمل في مختلف المصانع الغذائية في فلسطين مثل مصانع الألبان ومشتقاته، منتجات اللحوم، العصائر، والمشروبات الخفيفة، البسكويت والشكولاته، الزيوت النباتية، الخ...
- 3) العمل في مختبرات دائرة البيئية أو أية دوائر أو مؤسسات أخرى في مجال تحليل الأغذية كيميائياً وميكروبياً.
- 4) العمل في الأوساط الجامعية كفني مختبرات ومعيد، وفي حقل التدريس المدرسي.
- 5) إمكانية عمل مشاريع خاص، وذلك لتطوير وإنتاج مواد غذائية مختلفة.
- 6) التعليم في المدارس الخاصة والحكومية.

12.2 الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات سابقة جوانب مختلفة من موضوع التمويل الجامعيّ من زوايا مختلفة وفيما يلي نبذه عن هذه الدراسات:

دراسة صبيح(2005): "واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8-10 مايو 2005 وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتوزيع استبانة على جميع أعضاء مجالس التعليم الجامعي الفلسطيني، والبالغ عددهم (52) عضواً، موزعين على ثلاث جامعات (الأزهر، الأقصى، الإسلامية)، وذلك بهدف التعرف على المشاكل التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، وأسبابها، والسياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية، وقد كشفت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد في تمويلها اعتماداً كبيراً على رسوم الطلبة، وأنها تعاني من عجز مالي، سبب لها الكثير من المشاكل في المجالات (الإدارية، الأكاديمية، البحث العلمي، الأجهزة والمعدات، خدمة المجتمع) وكان مجال البحث العلمي من أكثر المجالات تأثراً بالأزمة المالية، واتضح من خلال الدراسة أن أكثر الأسباب مساهمة في إيجاد الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية غياب استراتيجية تمويلية واضحة تعتمدها الجامعات، وقلة دعم الحكومة للجامعات الفلسطينية، واعتماد الجامعات الفلسطينية على مصادر تمويلية غير ثابتة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تعتمد الجامعات الفلسطينية في تمويلها بدرجة مرتفعة على رسوم الطلبة، وبدرجة متوسطة على كل من المصادر الذاتية، والتبرعات والهيئات الخارجية، أما الهيئات والبرعات الداخلية فدرجة الاعتماد عليها ضعيف. وتعاني الجامعات الفلسطينية أزمة مالية سببها: قلة ما تخصصه الحكومة (السلطة الوطنية الفلسطينية) للتعليم العالي، تراكم عجز مالي لسنوات متتالية، غياب استراتيجية وطنية تخص تمويل التعليم العالي الفلسطيني، والاعتماد على مصادر تمويله غير ثابتة. وكانت المؤسسة التربوية التي أنشأت في العهد الإسلامي تعتمد على سياسته تمويله واضحة ومستقرة تراعي البعد (الاجتماعي، الاقتصادي، الديني، السياسي). و الوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني وانتشار البطالة. وإحساس الاهالي وأفراد المجتمع بأنهم يساهمون في تمويل التعليم وذلك

من خلال دفع أبنائهم للرسوم الدراسية مقابل تلقيهم العلم. وكشفت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعاني من مشاكل في مجالات متعددة (الاداري، الاكاديمي، البحث العلمي، خدمة المجتمع، والاجهزة والمعدات).

دراسة العتيبي (2005) "إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود كلية التربية قسم الإدارة التربوية المملكة العربية السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام، ومسؤولي القطاع الخاص في مدينة الرياض، إضافة إلى التعرف على آراء المسؤولين في الجانبين حول المقترحات التي يمكن أن تزيد من إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، مع وضع تصور مقترح لتحديد صيغ وآليات إجرائية لتنفيذ إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي للتعرف على آراء المسؤولين من خلال استبانة وزعت على (392) مسؤولاً من مسؤولي التعليم العام 1424 هـ ، وتكونت الاستبانة من مسؤولي القطاع الخاص خلال العام الجامعي 2005 وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية عدم اهتمام المسؤولين في التليم العام بالقطاع الخاص وإمكانياته، وعدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في ضوء خطط التنمية، وعدم وجود تنظيم خاص يربط مؤسسات التعليم العام بالقطاع الخاص . وتركيز القطاع الخاص على المجالات ذات المردود المادي فقط، وضعف التركيز الاعلامي على المشاركات التي يقدمها القطاع الخاص للتعليم، وتطوير الانظمة والاجراءات الادارية والمالية في قطاع التعليم العام، كذلك تشكيل لجان مشتركة بين رجال الاعمال ومسؤولي التعليم العام

دراسة صافي(2003) "التعليم الجامعي في فلسطين في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية " بهدف التعرف على التحديات التربوية التي تفرضها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التعليم الجامعي في فلسطين ومدى استجابة الجامعات الفلسطينية لمثل هذه التحديات.ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، وضعف دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة التحديات (زيادة الطلب الاجتماعي من حيث توفير، وفرص تعليمية لجميع الرغبين في التعليم الجامعي، وتناقص المصادر

المالية، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والاتجاه نحو الجودة الشاملة من حيث توفير متطلبات الجودة الشاملة، وتوفير أسس الجودة الشاملة، والقيام بالاتجاه الصحيح نحو تطبيقها .

دراسة الخشاب والعتاد (2001) التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية وتوجهاته" وهدفت الدراسة إلى توضيح واقع التعليم العالي في البلدان النامية وتشخيص المشكلات المالية التي تواجهه. وتحديد السبل المناسبة للاهتمام بزيادة موارد التمويل. ودراسة نتائج تطبيق التجربة في جامعة بغداد والسبل التي اعتمدها في هذا المجال و توصلت الدراسة الى النتائج التالية، إن جامعات الدول المتقدمة والدول النامية تحاول معالجة الانخفاض في الموارد المخصصة لها من الموازنة العامة للدولة عن طريق إعتقاد أسلوب التمويل الذاتي لكثير من نشاطاتها وقد اظهرت الدراسة أن هناك اساليب متعددة للتمويل الذاتي كالنشاطات التعليمية (المسائية، الموازية، والتعليم بفترات (أي التعليم بفترات زمنية متقطعة دون وضع سقف زمني للدراسة لقاء اجور يدفعها الطلبة المسجلون)، كذلك تقديم الاستشارات والخدمات لافراد المجتمع، ووضحت الدراسة أن تجربة جامعة بغداد تميزت بإعتقادها أساليب متعددة للتمويل الذاتي، وحققت الدراسة من خلالها موارد مالية كونت نسبة (41%) في عامي 1997-1998 (37%)، وفي عام (1999م) من موازنتها المقررة من الدولة.

دراسة صائع (2000) "تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية" وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والبدائل الممكنة لتمويل التعليم الجامعي، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، إن الجامعات في المملكة السعودية تعتمد إعتقادا كبيرا في تمويلها على التمويل الحكومي، كذلك إن الجامعات في المملكة السعودية تعتمد وبشكل جزئي على التبرعات والهبات والوصايا والاقواف، وقد قدم الباحث مجموعة من البدائل الممكنة لتنويع مصادر التمويل منها، وتشجيع التبرعات، وإنشاء معاهد البحوث والاستشارات لتكوين واجهة إدارية معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومي والخاصة لتعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة، وإستثمار النشاطات الانتاجية في بعض الكليات وفقا لمفهوم الجامعة المنتجة.

دراسة حماد والبشير (2000) تمويل التعليم في الدول العربية طرق غير تقليدية"، وهدفت الدراسة الى فحص تمويل التعليم العالي في الدول العربية مقارنة مع الدول الصناعية والمتقدمة، كما تناولت

دراستهما الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ومقارنتها بالدول الصناعية الرئيسية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أعلى منها في الدول العربية وهذا يدل على مدى إهتمام الدول الصناعية بالتعليم العالي، كما أظهرت الدراسة أن إنفاق الدول الصناعية على البحث العلمي قد تجاوز الملايين بل إلى المليارات من وحدات النقد الوطنية وأن أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير كانت في الدول الثلاث (اليابان، الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية) ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير كانت في الدول الصناعية فوق مستوى (1%) في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز (2%) من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 1996م . مع العلم أن هناك إحصائيات جديدة لسنة 2012 (فهد العرابي الحارثي، مركز أسبار للدراسات والبحوث والاعلام) يشير إلى أن إنفاق أمريكا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي على البحث ما يقارب 417 بليون دولار . حيث تنفق أمريكا سنويا على البحث العلمي 168 بليون دولار أي حوالي 32% من مجمل ما ينفقه العالم كله. تأتي اليابان بعد ذلك حيث تنفق سنويا 130 بليون دولار أي 24% من إنفاق العالم . ثم يأتي بعد ذلك ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا. أما الدول العربية لا يتجاوز إنفاقهم على البحث العلمي أكثر من 116 بليون دولار، وبالنسبة لإسرائيل تتمركز بالمركز الخامس عالميا من حيث الإنفاق على البحث العلمي حيث نعلم أن الناتج الإجمالي الإسرائيلي يصل 110مليارات دولار وأن نسبة الإنفاق منه على البحث العلمي يصل حوالي 5.3 مليار دولار، كما أن القطاع الخاص يساهم 74% من الموارد المخصصة للبحث العلمي، كما أن إسرائيل إحتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي وجاءت بعدها الولايات المتحدة، ثم اليابان، حيث تنفق 1272.8 دولار سنويا للفرد، وفي مصادر أخرى، فإن إسرائيل تنفق على البحث العلمي يساوي 1% ما ينفقه العالم أجمع ، كما أن مخصصات البحث العلمي في إسرائيل تزداد عاما بعد آخر، وتتضاعف كل ثلاث سنوات، تتجاوز نسبتها في بعض السنوات 4% من إجمالي الناتج القومي.

الغماري(2009) أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، وهدفت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين الرقابة المالية والتمويل لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، وتحديد درجة تأثير كل المقومات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي والأنظمة المحاسبية والادوات الرقابية على التمويل لتلك المؤسسات، إضافة إلى تحديد دور مؤسسات التدقيق في تشجيع

التمويل، وذلك من خلال تحليل وتقييم الاوضاع الرقابية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في غزة، إضافة الى مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق الاجراءات الرقابية حسب الاصول العلمية. وبيان أثر ذلك على الجوانب المالية التي هي عصب الحياة لتلك المؤسسات، ومن النتائج هي عدم توفر هيكل تنظيمي وتوصيف وصفي وظيفي كفؤ وفعال في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، وتوفر مقومات النظام المحاسبي بدرجة كبيرة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، وتوفر أنظمة الضبط الداخلي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، وإستخدام مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة للادوات الرقابية، وضعف في رفع تقاري للادارة عن سير العمل والانحرافات أولاً بأول، أيضاً الضعف في إستخدام القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الادارة في التنفيذ.

دراسة حكم(2011) "مستقبل تمويل التعليم العالي الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه"، وقد هدفت الدراسات الى تمويل التعليم الجامعي، وهو من الموضوعات الحيوية في الوقت الحالي نظرا لزيادة الطلب على التعليم الجامعي، وهو من أهم القطاعات الذي يعمل على تحقيق أهداف التنمية والرقي بالوطن، كما عملت هذه الدراسة على تقديم تصور مقترح لمصادر التمويل، حيث توصلت الدراسة الى بعض النتائج وهي عدم كفاية التمويل التعليم الجامعي الحكومي في ظل الازمة الاقتصادية الحالية، ومحدودية التمويل على التمويل الجامعي، رغم الحاجة الى توفير جميع مستلزمات العملية التعليمية له، ومركزية التمويل للمؤسسات التعليمية الجامعية، وضعف الناحية الاستقلالية لها، وعدم فاعلية الانماط التقليدية للتعليم الجامعي، وطرق تمويله، وعلاقة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مع الزيادة السكانية علاقة طردية، ومعضلة تحتاج الى حل جذري.

دراسة الجعفري والعارضة (2002) تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، وهدفت الدراسة الى التعرف على واقع التمويل الجامعي الفلسطيني، من خلال تحليل إتجاهات ومكونات الايرادات الذاتية من جهة، واتجاهات ومكونات الانفاق الجاري للجامعات الفلسطينية من جهة اخرى ومن ثم تم إقتراح نموذج، وقد هدف النموذج المقترح بالاضافة الى وضع تصور عملي لمعالجة أزمة التمويل الجامعي الفلسطيني بشكل يوفر للتعليم العالي حقه من الانفاق العام، وبخاصة أن الجامعات الفلسطينية والتي هي جامعات عامة غير ربحية تسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وقد اعتمدت الدراسة في صياغتها للنموذج المقترح على المعطيات التالية:استمرار تفاقم العجز في

الموازنات الجارية للجامعات الفلسطينية. وتزامن تفاقم العجز في الموازنات الجارية للجامعات مع الطلب المتزايد والمتسارع على التعليم الجامعي. والعلاقة التبادلية بين الجامعات والقطاع الخاص ما زالت ضعيفة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بناءً على تحليل اتجاهين الأول : الطلبة الملتحقين، والطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية والثاني: الإدارات العليا في تلك الجامعات تجاه تمويل التعليم الجامعي، وأظهرت نتائج التحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتغطية تكاليف الدراسة الجامعية تعتمد بشكل رئيسي على التمويل العائلي والذي يسهم بأكثر من 70% من قيمة الرسوم والاقساط الجامعية. كذلك عدم توفر العديد من النشاطات الانتاجية مثل الاستثمارات العلمية، والدورات التدريبية، والتعليم المستمر، وتاجير المرافق الجامعية، والتعليم الموازي، والأنشطة التجارية، والبحوث التعاقدية الا في عدد محدود جدا من الجامعات الفلسطينية، ومحدودية الدعم الرسمي، وقصور الإيرادات الذاتية عن تغطية الاتفاق الجاري يأتي من خلال العديد من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها معظم الجامعات الفلسطينية.

دراسة موسى (1999) مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي : دراسة وضعية مقارنة، وهدفت الدراسة إلى تقديم بعض الحلول التي قد يتعدى تطبيق البعض منها في البلدان المجاورة محدودة الموارد الاقتصادية، إلا أنّ البلدان الغنية قد طبقت الكثير منها وحققت نجاحا كبيرا، وخدمها في ذلك خبرتها الطويلة في مجال البحث عن موارد جديدة. وكانت أهم نتائج الدراسة أنّ بلدان العالم تمرّ بأزمة اقتصادية يأتي في مقدمة ضحاياها أنظمة التعليم وخاصة التعليم العالي الذي يعتبر أكثر كلفة من التعليم العام، فعمدت الكثير من البلدان إلى سياسات ترشيديّة تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الميزانيات العامة للدول واستعاضتها بمصادر أخرى يسهم فيها القطاع الخاص والافراد المستفيدين بأكثر قدر ممكن، وهذا التوجه سوف يضعف دور الحكومات في السيطرة على نظم التعليم، ويعطي الفرصة لمؤسسات التعليم العالي للاستقلال في إدارة أجهزتها المختلفة كما يسمح لها بالتحكم في الأنظمة والمناهج بما يخدم مصالحها المتنوعة .

دراسة بدر (1999) أزمة تمويل التعليم العالي في الجامعات في الأردن الواقع والحلول، وهدفت الى التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي في الأردن من حيث المصادر المختلفة ومدى إسهام كل منها في التمويل، وإبراز مشكلة التمويل المتعلقة بتفاقم العجز في موازنات الجامعات الحكومية، والتعرف على الأسباب التي تكمن وراء هذا العجز. ووضع عدد من الاقتراحات والحلول الممكنة

للمشكلة، وذلك من خلال المنهج الوثائقي. وتوصلت الدراسة إلى أنّ سبب عجز التمويل في الجامعات الأردنية، زيادة أعداد الطلبة، واقتراض الجامعات، وأنّ أكثر المصادر التي تعتمد عليها الجامعات الأردنية هي رسوم الطلبة، والمصادر الذاتية، والتبرعات، والهبات، والمنح الخارجية. وقد قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات والحلول الممكنة على هيئة توصيات منها: ضرورة تخفيض نسب الالتحاق، والإفادة من تكنولوجيا التربية، واستخدام نظام القروض. وتشجيع التمويل الذاتي.

دراسة السبيعي(1994) تمويل التعليم الجامعيّ والعالي، صيغه التقليدية والبديلة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على معدل نمو الإنفاق على التعليم الجامعيّ في الدول العربية، وكذلك تحديد المصادر والصيغ التمويلية التقليدية والبديلة في الدول العربية. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ الزيادة في الإنفاق على التعليم لا تعتبر ظاهرة قاصرة على الدول المتقدمة فقط بل ظاهرة عامة، وهي من أهم المشكلات التي تواجهها الحكومات في الدول المختلفة، وترجع زيادة الإنفاق إلى عوامل كثيرة منها انتشار مبادئ الديمقراطية في العالم، وزيادة طموح الأفراد، وكذلك للنتائج والآثار الإيجابية التي تترتب على حصول الأفراد على التعليم العالي، من ارتفاع مستوى الدخل، والمشاركة في التنمية الاقتصادية وإعداد الكوادر اللازمة للعمل في المجتمع، و كما أوضحت الدراسة أن أزمة تمويل التعليم في الجامعات ترجع إلى انخفاض الدعم الحكومي، وتزايد أعداد الطلاب في الجامعات، وكذلك ارتفاع تكلفة الطالب الجامعيّ، وارتفاع تكلفة الدراسات العليا والبحوث التي تقوم بها الجامعات، وسوء استخدام الإمكانيات المادية الموجودة، وان الكثير من الدول العربية قد وصلت إلى الحد الذي لا تستطيع بعده أن تزيد نصيب التعليم العالي من ميزانية الدولة وذلك لأنّ غالبية الجامعات فيها تعتبر جامعات حكومية، لذلك فإنّ الكثير من هذه الدول تحاول تشجيع مؤسسات التعليم العالي بها وكذلك تحاول البحث عن صيغ تمويلية غير تقليدية تسهم في تخفيف العبء عن كاهل الحكومات والإنفاق على التعليم العالي، واختيار الصيغ البديلة يعتمد على عوامل كثيرة ترتبط بالمجتمع منها: العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية السائدة.

1.12.2 مناقشة الدراسات السابقة:

ان الاهتمام بالتمويل الجامعي من اهم الموضوعات التي يتم دراستها في الوقت الحالي، نظرا لزيادة الطلب على التعليم الجامعي، اذ يعتبر من أهم القطاعات التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية والرقي في فلسطين والدول الاخرى.

ومن العرض السابق للدراسات فقد بينت الامور التالية :

عملت هذه الدراسات على تسليط الضوء على واقع التمويل الجامعي والجزء الاكبر ركزت على تمويل التعليم الفلسطيني، من خلال تحليل اتجاهات ومكونات الإيرادات الذاتية من جهة ، واتجاهات ومكونات الانفاق الجاري للجامعات الفلسطينية من جهة اخرى، وبينت ما هية المشاكل التي أوجدها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، وأسبابها، والسياسة التمويلية التي تعتمد عليها الجامعات الفلسطينية.وقد إستعرضت الدراسات السابقة الامكانيات المتاحة للجامعات لتنويع مصادر التمويل ، وتقليل الاعتماد على المصادر الحكومية والاتجاه نحو الجامعة المنتجة، كما عرضت تصور لمعالجة أزمة التمويل الجامعي الفلسطيني بشكل يوفر للتعليم العالي حقه من الانفاق العام، وبخاصة أن الجامعات الفلسطينية جامعات عامة غير ربحية تساهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وعرضت العديد من النتائج والتوصيات من اجل مساعدة الجامعات في التقدم في المسيرة التعليمية والرقي بالعلم والازدهار من اجل مواكبة التطورات العلمية والبحثية، وعرضت وسائل تمويل التعليم المتبعة في الدول العربية في الوقت الحاضر، ودور المؤسسات المختلفة من رسمية، وشبه رسمية، وشركات في هذا التمويل والاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها الدول العربية في تمويل التعليم في ظل وجود العولمة.

وقد استطاعت الدراسات السابقة من واقع مشكلة نقص التمويل والسبل الخاصة اقترح حلول لزيادة القدرة على التعامل مع حل مشكلات نقص التمويل عبر تحديد الطرق التي يمكن من خلالها حل هذه المشكلة من خلال التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم والوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام، ومسؤولي القطاع الخاص.

كما انها اوضحت التحديات التربوية التي تفرضها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التعليم الجامعي في فلسطين ومدى استجابة الجامعات الفلسطينية لمثل هذه التحديات.

واوضحت ما هو واقع التعليم العالي في البلدان النامية وتشخيص المشكلات المالية التي تواجهه. وتحديد السبل المناسبة للاهتمام بزيادة موارد التمويل. ودراسة نتائج التي اعتمدها في هذا المجال. المتوقع من البحث هو تسليط الضوء على التمويل الذاتي في جامعة القدس وتحديدًا دائرة التصنيع الغذائي لتداخل ادائها مع القطاع الخاص وتقديم الخدمات له. وعلى القدرة في التعامل على حل مشكلات نقص التمويل عبر تحديد الطرق التي يمكن من خلالها حل هذه المشكلة من خلال التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم والوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته من وجهة نظر المسؤولين عن ذلك.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

1.3 منهج الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 اداة الدراسة

4.3 اجراءات تطبيق الدراسة

5.3 المعالجة الاحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

من أجل تحقيق هدف هذه الدراسة وهو التعرف إلى دور التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار- دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي)، فقد تضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها. كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

1.3 منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء موظفي دائرة التصنيع الغذائي في جامعة القدس، وكذلك طلبة دائرة التصنيع الغذائي في جامعة القدس حول آراءهم نحو دور التمويل الذاتي في فرص النمو والاستقرار، من خلال تحليل أداة الدراسة وهي الاستبانة وتجميع البيانات وتحليلها للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد النتائج.

2.3 مجتمع الدراسة وعينه الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من (موظفي وطلبة دائرة التصنيع الغذائي في جامعة القدس للعام الدراسي 2012-2013)، أما بالنسبة للموظفين فقد بلغ عددهم (12) موظفاً، منهم (6) موظفين يعملون ضمن الطاقم التدريسي، (3) موظفين فنيي مختبر و(3) مساعدي البحث والتدريس، وذلك حسب إحصائيات رسمية صادرة عن دائرة التصنيع الغذائي في جامعة القدس في الفصل الثاني من العام الدراسي 2012-2013، في حين بلغ عدد طلبة التصنيع الغذائي في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2012-2013، (108) طلاب، وقد استخدمت الباحثة المسح الشامل من

خلال العينة القصدية وذلك لصغر حجم المجتمع، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع (96) إستبانة منهم (11) موظفاً، و(85) طالباً، والجداول (1.3) و(2.3) و(3.3) تبين مجتمع الدراسة الخاصة بالموظفين، في حين تبين الجداول و(4.3) و(5.3) تبين مجتمع الدراسة الخاصة بالطلاب تبعاً لمتغيراتها المستقلة

جدول رقم (1.3) توزيع المبحوثين (الموظفين) تبعاً للجنس

ن=11

م	الجنس	العدد	النسبة المئوية
1	ذكر	8	72.7
2	أنثى	3	27.3
المجموع		11	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع الموظفين تبعاً للجنس جاء كالتالي: إن نسبة الذكور من الموظفين تصدرت الترتيب الأول حيث بلغت نسبتهم (72.7%) بواقع (8) مفردات من مجتمع الدراسة، في حين جاءت نسبة المبحوثات من الإناث في الترتيب الثاني حيث بلغت نسبتهم (27.3%) بواقع (3) مفردات من مجتمع الدراسة. والشكل رقم (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الجنس.

جدول رقم (2.3) توزيع المبحوثين تبعاً للوظيفة

ن=11

م	الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
1	أكاديمي	6	54.5
2	إداري	5	45.5
المجموع		11	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثين (الموظفين) تبعاً للوظيفة جاء كالتالي: إن نسبة المبحوثين الأكاديميين تصدرت الترتيب الأول حيث بلغت نسبتهم (54.5%) بواقع (6) مفردات من مجتمع الدراسة، في حين جاءت نسبة المبحوثين الإداريين في الترتيب الثاني حيث بلغت نسبتهم (45.5%) بواقع (5) مفردات من مجتمع الدراسة. والشكل رقم (2) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة.

جدول (3.3) توزيع المبحوثين تبعاً لسنوات العمل

ن=11

م	سنوات العمل	العدد	النسبة المئوية
1	بين سنتين - أقل 5 سنوات	1	9.1
2	بين 5 سنوات - أقل من 10 سنوات	2	18.2
3	10 سنوات فأكثر	8	72.7
	المجموع	11	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثين تبعاً لسنوات العمل/ الدراسة في الجامعة جاء كالتالي:

جاء في الترتيب الأول المبحوثين الذين سنوات عملهم في الجامعة (10 سنوات فأكثر) بنسبة (72.1%) بواقع (8) مفردات من مجتمع الدراسة، أما في الترتيب الثاني فقد جاء الموظفين الذين سنوات عملهم في الجامعة (بين 5 سنوات - أقل من 10 سنوات) بنسبة (18.2%) بواقع (مفردتان) من مجتمع الدراسة يليهم في الترتيب الثالث والأخير الموظفين الذين سنوات عملهم في الجامعة (بين سنتين - أقل 5 سنوات) بنسبة (9.1%) بواقع (مفردة واحدة) من مجتمع الدراسة، والشكل رقم (3) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لسنوات العمل في الجامعة.

يتضح من بيانات الجدول أن تطور الدائرة بطيء مما يعكس استقرار نسبي في عدد الطلبة من عشر سنوات وحتى الآن، كما ويتضح بأن استقرار الموظفين لمدة أكثر من عشر سنوات.

جدول رقم (4.3) توزيع المبحوثين الطلاب تبعاً للجنس

ن=86

م	الجنس	العدد	النسبة المئوية
1	ذكر	47	55.3
2	أنثى	38	44.7
	المجموع	86	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثين الطلاب تبعاً للجنس جاء كالتالي:

إن نسبة الذكور من المبحوثين احتلت الترتيب الأول حيث بلغت نسبتهم (55.3%) بواقع (47) مبحوثاً من مجتمع الدراسة، في حين جاءت نسبة المبحوثات من الإناث في الترتيب الثاني حيث بلغت نسبتهم (44.7%) بواقع (38) مفردة من مجتمع الدراسة. والشكل رقم (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الجنس.

ويتضح من الجدول السابق بأن اقبال الطلبة على التخصص لا يوجد فيه فارق واسع بين الذكور والإناث.

جدول (5.3) توزيع المبحوثين الطلاب تبعاً لسنوات الدراسة في الجامعة

ن=86

م	سنوات الدراسة في الجامعة	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من سنتين	29	34.1
2	بين سنتين - أقل 5 سنوات	56	65.9
	المجموع	86	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثين تبعاً لسنوات الدراسة في الجامعة جاء كالتالي:

جاء في الترتيب الأول المبحوثين الطلاب الذين سنوات تواجدهم في الجامعة (بين سنتين - أقل 5 سنوات) بنسبة (65.9%) بواقع (56 مفردة) من مجتمع الدراسة. يليهم في الترتيب الثاني المبحوثين الذين سنوات تواجدهم في الجامعة (أقل من سنتين) بنسبة (34.1%) بواقع (29 مفردة) من مجتمع الدراسة.

3.3 أداة الدراسة:

بعد إطلاع الباحثة على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وأهدافها وفروضها قامت بتطوير استبانة خاصة من أجل التعرف إلى التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار - دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي).

وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: تضمن بيانات شخصية أولية عن المفحوصين. وفي هذا القسم تم تعديل المتغيرات المستقلة لتناسب مع طبيعة الفئة المستهدفة (موظفين/ طلاب).

القسم الثاني: ومكون من خمسة مجالات والجدول رقم (4) يوضح هذه المجالات.

جدول رقم (4) مجالات أداة الدراسة.

الرقم	المجال	عدد الفقرات
1	مصادر التمويل في جامعة القدس	4
2	أسباب الأزمة المالية في جامعة القدس	22
3	الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي	17
4	دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي	13
5	أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار	25
	المجموع	81

وقد تم تصميم الإستبانة على أساس مقياس ثلاثي الأبعاد وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي والسلبى وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:

1. مرتفعة: ثلاث درجات.

2. متوسطة: درجتين.

3. منخفضة : درجة واحدة.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد دور التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار - دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي)، تم تحديد طول مفاتيح المقياس (الحدود الدنيا والعليا)، من خلال حساب المدى (3-1=2) ، ثم تم تقسيمه من (3) للحصول على طول الخلية الصحيح (3/2 = 0.66) ، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هي في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) يوضح درجات المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير التمويل الذاتي وأثره على فرص النمو والاستقرار.

الدرجة	المستوى	الرقم
منخفضة	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.66	1
متوسطة	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.67 - 2.32	2
مرتفعة	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.33 - 3	3

تقنين أداة الدراسة:

صدق الأداة:

استخدمت الباحثة صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الإستبانة على (13) محكما من ذوى الاختصاص (مرفق قائمة بأسماء المحكمين) بهدف التأكد من مناسبة الإستبانة لما أعدت من أجلها وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الإستبانة 91% وهو ما يشير إلى أن الإستبانة تتمتع بصدق عال، وتشير الباحثة بأن عدد فقرات الإستبانة بصورتها الأولية قبل عرضها على المحكمين قد بلغ (90) فقرة، إلا أن الباحثة أخذت بآراء المحكمين الذين اجمعوا بضرورة تقليل عدد الفقرات في بعض المجالات وحذف الفقرات المكررة التي تحمل نفس المعنى في حالات أخرى، كذلك حذفت تلك الفقرات التي لا تتسجم مع أهداف الدراسة ليصل عدد فقرات الإستبانة في صورتها النهائية (81) فقرة.

ثبات الأداة:

قامت الباحثة باحتساب قياس التجانس الداخلي (Consistency) لمحاوَر الاستبانة: وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدمت الباحثة طريقة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha). والجدول (6) يبين نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على محاور الإستبانة المختلفة:

جدول رقم (6) نتائج اختبار معامل الثبات كرونباخ ألفا على مجالات الدراسة المختلفة.

الرقم	البعد	موظفين	طلاب
1	مصادر التمويل في جامعة القدس	0.7448	0.6043
2	أسباب الأزمة المالية في جامعة القدس	0.7894	0.7269
3	الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي	0.7759	0.7917
4	دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي	0.9325	0.9294
5	أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار	0.7556	0.7620
	الدرجة الكلية للأبعاد	0.8961	0.9014

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمحاور المقياس المختلفة تراوحت بين (0.60-0.93)، في حين بلغت قيمة معامل الثبات على الدرجة للكلية للأداة (0.89) لدى الموظفين، و(0.90) لدى الطلاب وهذا يشير إلى أن الأداة تمتع بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة في محاورها الثلاثة.

4.3 إجراءات تطبيق الدراسة:

تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة:

1. التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.
2. مخاطبة إدارة جامعة القدس من أجل الحصول على أعداد العاملين والطلاب في (دائرة التصنيع الغذائي)، والسماح للباحثة بتوزيع الإستبانة عليهم.
5. قامت الباحثة بتوزيع الإستبانات على العاملين والطلاب في (دائرة التصنيع الغذائي).
6. بلغت حصيلة الاستبيانات المسترجعة (97) استبانته.
7. تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والبالغ عددها (96) استبانته وتم استبعاد استبانته واحدة فقط لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي.

8. تم تبويب البيانات وترميزها وإدخالها في الحاسوب.

9. عولجت البيانات إحصائياً.

5.3 المعالجة الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات استخدمت الباحثة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. التكرارات والنسب المئوية.
3. معادلة كرونباخ الفا لحساب الثبات (Cronbach Alpha).

الفصل الرابع

نتائج التحليل

1.4 دور التمويل الذاتي في جامعة القدس واثره على فرص النمو والاستقرار في جامعة القدس - دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي)

1.4.1 من وجهة نظر الموظفين

2.4.2 من وجهة نظر الطلبة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 دور التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار - دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي).

1.4.1 الجزء الأول: من وجهة نظر موظفي دائرة التصنيع الغذائي:

المجال الأول: مصادر التمويل في جامعة القدس.

السؤال الأول:

إلى أي درجة تسهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس في تمويلها من وجهة نظر الموظفين؟

للإجابة عن التساؤل الأول استخرجت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (1.4). وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل الأول في الجدول رقم (1.4).

جدول رقم (1.4) مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس. (ن = 11)

الرقم	مصادر التمويل	الاستجابات						الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح	ترتيب
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة						
		ك	%	ك	%	ك	%					
1	رسوم الطلبة	7	63.6	3	27.3	1	9.1	84.8	0.6876	2.5455	1	
2	الحكومة (السلطة الفلسطينية)	3	27.3	2	18.2	6	54.5	57.5	0.9045	1.7273	4	
3	التبرعات والهبات الخارجية	6	54.5	4	36.4	1	9.1	81.7	0.6876	2.4545	2	
4	إيرادات الجامعة الأخرى (استثمارات)	2	18.2	5	45.5	4	36.4	60.5	0.7508	1.8182	3	

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن رسوم الطلبة تأتي في المرتبة الأولى كأهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس من وجهة نظر الموظفين والتبرعات والهبات الخارجية إيرادات الجامعة الأخرى (استثمارات) والحكومة (السلطة الفلسطينية) من المصادر المتاحة لتمويل الجامعة.

وبناءً على ذلك فإن المستجوبين يعتبرون ان مصادر التمويل المتاحة في الجامعة (رسوم الطلبة ، التبرعات والهبات الخارجية) تأتي بدرجة مرتفعة في ايجاد التمويل في الجامعة اما اسهام السلطة في تمويل الجامعة فيأتي في الدرجة الاخيرة وهذا ما يعكس واقع الجامعة.

المجال الثاني: (أسباب الأزمة المالية):

السؤال الثاني:

ما هي أسباب وعوامل الأزمة المالية من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

للإجابة عن التساؤل الثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (2.4)، في حين تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل الثاني في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4) أسباب وعوامل الأزمة المالية في جامعة القدس. (ن = 11)

الرقم	أسباب الأزمة المالية في جامعة القدس										
	الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح	الاستجابات						
					منخفضة		متوسطة		مرتفعة		
ترتيب				%	ك	%	ك	%	ك		
1	مرتفعة	90.8	0.4671	2.7273			27.3	3	72.7	8	تراكم العجز المالي لسنوات متتالية
2	مرتفعة	90.8	0.4671	2.7273			27.3	3	72.7	8	كثرة الإعفاءات الطلابية (منح - مساعدات)
3	مرتفعة	84.8	0.5222	2.5455			45.5	5	54.5	6	قلة وجود عوائد ذاتية تخص الجامعة
4	متوسطة	75.7	0.6467	2.2727	9.1	1	54.5	6	36.4	4	زيادة عدد المدرسين إلى الطلبة في بعض كليات ودوائر الجامعة المختلفة
5	مرتفعة	81.7	0.5222	2.4545			54.5	6	45.5	5	ضعف ترشيد الإنفاق المتعلق بالجامعة
6	مرتفعة	84.8	0.5222	2.5455			45.5	5	54.5	6	قلة وجود رقابة إدارية
7	مرتفعة	84.8	0.5222	2.5455			45.5	5	54.5	6	قلة وجود رقابة مالية
10	متوسطة	60.5	0.7508	1.8182	36.4	4	45.5	5	18.2	2	رغبة الجامعة في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي
9	منخفضة	51.5	0.5222	1.5455			45.5	5	54.5	6	الارتفاع في رواتب العاملين وخاصة الأكاديميين
7	متوسطة	72.7	0.8739	2.1818	27.3	3	27.3	3	45.5	5	سوء الإدارة المالية
7 مكرر	متوسطة	72.7	0.4045	2.1818			81.8	9	18.2	2	غياب دراسات الجدوى الاقتصادية عند فتح برامج أكاديمية

9	متوسطة	66.6	0.4472	2.0000	9.1	1	81.8	9	9.1	1	غياب دراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية عند التوسع في البرامج الموجودة	12
9 مكرر	متوسطة	66.6	0.6325	2.0000	18.2	2	63.6	7	18.2	2	قلة وجود موازنات تقديرية دقيقة وواضحة	13
9 مكرر	متوسطة	66.6	0.7746	2.0000	27.3	3	45.5	5	27.3	3	قلة القيام بدراسات الجدوى للمشاريع الداخلية في الجامعة	14
6 مكرر	متوسطة	77.5	0.7862	2.2727	18.2	2	36.4	4	45.5	5	ضعف البرامج الإنتاجية لبعض مراكز ووحدات الجامعة المختلفة	15
5	مرتفعة	78.7	0.8090	2.3636	18.2	2	27.3	3	54.5	6	وجود بطالة مقنعة	16
2	مرتفعة	87.8	0.6742	2.6364	9.1	1	18.2	2	72.7	8	عدم وجود استثمارات دائمة تعود على الجامعة بالدخل	17
2 مكرر	مرتفعة	87.8	0.5045	2.6364			36.4	4	63.6	7	غياب الخطط طويلة الأمد للجامعة والتي تتعلق بالبحث عن مصادر التمويل	18
4 مكرر	مرتفعة	81.7	0.5222	2.4545			54.5	6	45.5	5	ضعف التنمية الإدارية	19
8	متوسطة	69.6	0.3015	2.0909			90.9	10	9.1	1	غياب شبكة علاقات داعمة للجامعة	20
5 مكرر	مرتفعة	78.7	0.5045	2.3636			63.6	7	36.4	4	ضعف العلاقات مع المجتمع المحلي	21
8 مكرر	متوسطة	69.6	0.8312	2.0909	27.3	3	36.4	4	36.4	4	عدم مساهمة القطاع الخاص في دعم الجامعة	22
متوسطة		76.4	0.262	2.293	الدرجة الكلية لأسباب وعوامل الأزمة المالية في جامعة القدس							

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الدرجة الكلية لأسباب وعوامل الأزمة المالية من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس تمثلت في تراكم العجز المالي لسنوات متتالية، و كثرة الإعفاءات الطلابية (منح - مساعدات) وعدم وجود استثمارات دائمة تعود على الجامعة بالدخل، غياب الخطط طويلة الأمد للجامعة والتي تتعلق بالبحث عن مصادر التمويل ، قلة وجود عوائد ذاتية تخص الجامعة، و قلة وجود رقابة إدارية، و قلة وجود رقابة مالية وضعف ترشيد الإنفاق المتعلق بالجامعة ضعف التنمية الإدارية اضافة الى وجود بطالة مقنعة مما يعكس الترهل الإداري وضعف العلاقات مع المجتمع المحلي مما يتطلب من الجامعة الوقوف عند تحليل ذلك واتخاذ التدابير الكفيلة بتخفيف أثر هذه العوامل خاصة وانها على قدر عالٍ من الموضوعية وذلك لان غالبيتها ذاتية وان كان بقدر او بأخر تعود لظروف موضوعية مثل كثرة الاعفاءات الناتجة عن الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني والذي يمكن اعادة جزء مهم لتراكم العجز المالي الناتج عن كثر الاعفاءات اضافة الى

عوامل اخرى، وهذا يضع صانع القرار في جامعة القدس امام مسؤولية اتخاذ القرارات فيما يمكن تنفيذه او المفاضلة بين البدائل الممكنة والمتاحة واتخاذ القرار بشأنها.

المجال الثالث: الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس.

السؤال الثالث:

ما الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

للإجابة عن التساؤل الثالث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (3.4)، في حين استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل الثالث في الجدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4) الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس. (ن = 11)

الرقم	الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي	الاستجابات						الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح
		منخفضة		متوسطة		مرتفعة					
		%	ك	%	ك	%	ك				
1	التوسع في البرامج الأكاديمية الخاصة بالكليات من الناحية المهنية	36.4	4	27.3	3	36.4	4	66.6	0.8944	2.0000	
2	تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي	9.1	1	36.4	4	54.5	6	81.7	0.6876	2.4545	
3	فتح برامج للدراسات المسائية برسوم أعلى من الرسوم العادية	36.4	4	45.5	5	18.2	2	60.5	0.7508	1.8182	
4	التوسع في التعليم المستمر والتدريب في المراكز والمعاهد في الجامعة	18.2	2	27.3	3	54.5	6	78.7	0.8090	2.3636	
5	توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات القطاعات الاقتصادية	27.3	3	18.2	2	54.5	6	75.7	0.9045	2.2727	
6	زيادة رسوم الطلبة	18.2	2	63.6	7	18.2	2	66.6	0.6325	2.0000	
7	تشجيع إسهام أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لتقديم الدعم المالي	27.3	3	27.3	3	45.5	5	72.7	0.8739	2.1818	
8	تقليل الإنفاق على الابتعاث للخارج	18.2	2	45.5	5	36.4	4	72.7	0.7508	2.1818	
9	تحديد نسبة الإنفاق على الابتعاث للخارج	27.3	3	36.4	4	36.4	4	69.6	0.8312	2.0909	
10	وضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في	9.1	1	45.5	5	45.5	5	78.7	0.6742	2.3636	

الجامعة											
3 مكرر	متوسطة	75.7	0.7862	2.2727	18.2	2	36.4	4	45.5	5	إمكانية استفادة الجامعة من نتائج أبحاثها في عملية التخطيط لزيادة إيراداتها المالية
1 مكرر	مرتفعة	81.7	0.6876	2.4545	9.1	1	36.4	4	54.5	6	إمكانية الالتزام من قبل الجامعة بالموازات المالية المحددة لها
4 مكرر	متوسطة	72.7	0.7508	2.1818	18.2	2	45.5	5	36.4	4	حث القطاع الخاص على دعم الطلبة من خلال دفع رسوم بعض الطلبة
4 مكرر	متوسطة	72.7	0.7508	2.1818	18.2	2	45.5	5	36.4	4	تشجيع لجان الزكاة لتخصيص نسبة من إيراداتها لدعم الطلبة المحتاجين في الجامعة
4 مكرر	متوسطة	72.7	0.7508	2.1818	18.2	2	45.5	5	36.4	4	إيجاد وقفيات في دول خارجية يعود ريعها للجامعة
3 مكرر	متوسطة	75.7	0.6467	2.2727	9.1	1	54.5	6	36.4	4	تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية لدفع زكاتهم للجامعة
3 مكرر	متوسطة	75.7	0.7862	2.2727	18.2	2	36.4	4	45.5	5	فرض رسوم حكومية ثابتة كإضافة 1% على ضريبة القيمة المضافة يعود ريعها لتطوير التعليم العالي
متوسطة		73.61	0.358	2.208	الدرجة الكلية للإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي.						

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الموظفين المستجوبين في جامعة القدس تمثلت في تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي حيث انها جاءت بدرجة مرتفعة وهذا يشكل سياسة يجب على الجامعة اتباعها والعمل على التخطيط لها، اضافة الى الالتزام من قبل الجامعة بالموازات المالية المحددة لها والتوسع في التعليم المستمر والتدريب في المراكز والمعاهد في الجامعة ووضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في الجامعة وذا بحاجة الى تخطيط وتفعيل للخروج من الازمة المالية

وقد تركزت اجابات المبحوثين على ان سياسات توجيه البحث العلمي والتقني نحو احتياجات القطاعات الاقتصادية، وإمكانية استفادة الجامعة من نتائج أبحاثها في عملية التخطيط لزيادة إيراداتها المالية، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية لدفع زكاتهم للجامعة، وفرض رسوم حكومية ثابتة كإضافة 1% على ضريبة القيمة المضافة يعود ريعها لتطوير التعليم العالي وتشجيع إسهام أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لتقديم الدعم المالي لتقليل الإنفاق على الابتعاث للخارج حث القطاع الخاص على دعم الطلبة من خلال دفع رسوم بعض الطلبة تشجيع لجان الزكاة لتخصيص نسبة من إيراداتها لدعم الطلبة المحتاجين في الجامعة إيجاد وقفيات في دول خارجية

يعود ريعها للجامعة لذلك يجب التخطيط المستمر للعمل على تنفيذ ذلك بصفتها الاساس في تطوير وتنمية المجتمع.

ويمكن اعتبار نتائج بيانات الجدول السابق مدخلاً لمتخذي القرارات في رسم السياسات والاجراءات بإتجاه تقديم الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم المستمر اضافة الى التوسع في البحث العلمي.

المجال الرابع: دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي.

السؤال الرابع:

ما دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

للإجابة عن التساؤل الرابع استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (4.4)، في حين استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل الرابع في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4) دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي. (ن = 11)

الترتيب	الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح	الاستجابات						دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي	الرقم
					منخفضة		متوسطة		مرتفعة			
					%	ك	%	ك	%	ك		
1	مرتفعة	78.7	0.6742	2.3636	9.1	1	45.5	5	45.5	5	يمكن لدائرة التصنيع الغذائي تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مساندة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة للدخل في الدائرة	1
2	متوسطة	75.7	0.6467	2.2727	9.1	1	54.5	6	36.4	4	إن تطبيق أنظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور الحاصل للإسهام في إيجاد مردود مادي للدائرة	2
2 مكرر	متوسطة	75.7	0.6467	2.2727	9.1	1	54.5	6	36.4	4	تحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي مما يساهم في توفير مردود مادي للدائرة	3
4	متوسطة	69.6	0.7006	2.0909	18.2	2	54.5	6	27.3	3	زيادة الترويج لأنشطة الدائرة تساهم في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي	4
5	متوسطة	66.6	0.6325	2.0000	18.2	2	63.6	7	18.2	2	زيادة استخدام دائرة التصنيع الغذائي لمختبراتها في مجال الفحوصات المخبرية الموثقة والمعتمدة لدى الجهات الرسمية يوفر مردود مادي لها من أجل استجلاء الجهات الخارجية للدعم المادي كبديل لهذه الفحوصات	5
6	متوسطة	63.6	0.7006	1.9091	27.3	3	54.5	6	18.2	2	التعاون ما بين دائرة التصنيع الغذائي والمصانع يوفر مردود مادي	6
8	متوسطة	57.5	0.7862	1.7273	45.5	5	36.4	4	18.2	2	تعاون الدوائر الأخرى في الجامعة مع دائرة التصنيع الغذائي يساعدها في الخروج إلى المجتمع الخارجي	7
6 مكرر	متوسطة	63.6	0.7006	1.9091	27.3	3	54.5	6	18.2	2	استخدام مختبرات تحليل الأغذية المتواجدة في دائرة التصنيع الغذائي تساعد المصانع الخارجية في إصدار شهادات جودة للمصانع وتمكن من إيجاد مردود مالي للدائرة	8
7	متوسطة	60.5	0.6030	1.8182	27.3	3	63.6	7	9.1	1	العمل على التوسع في عقد البرامج والأنشطة التثقيفية للمجتمع المحلي ذات المردود المادي	9
4 مكرر	متوسطة	69.6	0.8312	2.0909	27.3	3	36.4	4	36.4	4	تشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها تساعد في إيجاد مردود مادي	10
4 مكرر	متوسطة	69.6	0.7006	2.0909	18.2	2	54.5	6	27.3	3	إنشاء معامل جديدة للدائرة للترويج للإنتاج	11

12	عمل دورات تدريبية مقابل رسوم	5	45.5	3	27.3	3	27.3	2.1818	0.8739	72.7	متوسطة	3
13	اعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم	5	45.5	4	36.4	2	18.2	2.2727	0.7862	75.7	متوسطة مكرر	2
الدرجة الكلية لدور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي												
								2.076	0.534	69.2	متوسطة	

ك = التكرار. % = الوزن النسبي أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس وأهم أبعاد دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي تمثلت في تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مسايرة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة للدخل في الدائرة جاءت بدرجة مرتفعة، وتطبيق أنظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور الحاصل للإسهام في إيجاد مردود مادي للدائرة، وتحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي مما يسهم في توفير مردود مادي للدائرة، واعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم وعمل دورات تدريبية مقابل رسوم اما زيادة الترويج لأنشطة الدائرة يسهم في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي وتشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها تساعد في إيجاد مردود مادي وإنشاء معامل جديدة للدائرة لتنويع الإنتاج وزيادة استخدام دائرة التصنيع الغذائي لمختبراتها في مجال الفحوصات المخبرية الموثقة والمعتمدة لدى الجهات الرسمية يوفر مردود مادي لها من اجل استجلاء الجهات الخارجية للدعم المادي كبديل لهذه الفحوصات وتعاون الدوائر الأخرى في الجامعة مع دائرة التصنيع الغذائي يساعدها في الخروج إلى المجتمع الخارجي.

وهذا يوضح بأن هناك قصور من قبل دائرة التصنيع الغذائي حيث انها لا تسهم بشكل فعال في تفعيل دورها في المجتمع المحلي، وكذلك إيجاد مصدر مالي بشكل مستمر اسوة بالجامعات الأخرى التي ركزت على هذا المجال كما ويتضح من نتائج المستجوبين بأن دائرة التصنيع الغذائي ليس لها دور في التأهيل والتدريب للأكاديميين والمتخصصين في هذا المجال والتي جاءت بدرجة مرتفعة وهذا يعكس القصور لديها في مجال البحث العلمي، كما ان النتائج السابقة تعكس عدم وجود خطط لإيجاد او تحسين مواصفات التصنيع الغذائي وتسويقها أو استخدام المختبرات.

وبذلك يمكن اعتبار النتائج السابقة مؤشراً مهماً لدائرة التصنيع الغذائي في رسم سياساتها المستقبلية بالتركيز على تأهيل كادر قادر على متابعة التطورات التكنولوجية تستجيب لحاجة السوق المحلي وتقديم الخدمات اضافة الى التركيز على البحث العلمي في هذا المجال وتفعيل دورها مع المجتمع المحلي.

المجال الخامس: التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار.

السؤال الخامس: ما أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

للإجابة عن التساؤل الخامس استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (5.4)، في حين استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل الخامس في الجدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4) دور التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار. (ن = 11)

الرقم	التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار	الاستجابات						الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح
		منخفضة		متوسطة		مرتفعة					
		%	ك	%	ك	%	ك				
1	زيادة في الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة (المواكبة لمستجدات التكنولوجيا).			27.3	3	72.7	8	90.9	0.4671	2.7273	
2	زيادة في المباني والقاعات.			27.3	3	72.7	8	90.9	0.4671	2.7273	
3	قلة الاعتماد على التعليم النظري في الكليات العلمية والاهتمام بالجانب التطبيقي.	18.2	2	36.4	4	45.5	5	75.7	0.7862	2.2727	
4	زيادة التواصل بين الطالب والتكنولوجيا الحديثة وكذلك أحياناً المدرس.	9.1	1	63.6	7	27.3	3	72.7	0.6030	2.1818	
5	زيادة القدرة على صيانة بعض الأجهزة الحديثة.	36.4	4	45.5	5	18.2	2	60.6	0.7508	1.8182	
6	زيادة وتطور البرامج والأنشطة المقدمة لخدمة المجتمع.	18.2	2	36.4	4	45.5	5	75.7	0.7862	2.2727	
7	زيادة القدرة على التوسع وطرح برامج جديدة لخدمة المجتمع.	27.3	3	45.5	5	27.3	3	66.6	0.7746	2.0000	
8	انخفاض تكاليف المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الجامعة (الخدمات المقدمة للمجتمع خدمات غير ربحية).	27.3	3	27.3	3	45.5	5	72.7	0.8739	2.1818	
9	زيادة التدريب والتنمية المجتمعية.	18.2	2	27.3	3	54.5	6	78.7	0.8090	2.3636	

4	متوسطة	75.7	0.7862	2.2727	18.2	2	36.4	4	45.5	5	زيادة البرامج المهنية والتطبيقية داخل الجامعة.	10
2	مرتفعة	84.8	0.6876	2.5455	9.1	1	27.3	3	63.6	7	تطور العلاقة بين المؤسسات المنتجة (مؤسسات المجتمع) والجامعة (البحث العلمي).	11
5	متوسطة	72.7	0.7508	2.1818	18.2	2	45.5	5	36.4	4	زيادة القدرة على خدمة القطاع الفقير من أبناء المجتمع.	12
4	متوسطة	75.7	0.7862	2.2727	18.2	2	36.4	4	45.5	5	زيادة الكادر الإداري المتخصص ذي الكفاءات العالية.	13
2	مرتفعة	90.9	0.6876	2.5455	9.1	1	27.3	3	63.6	7	زيادة القدرة على تطوير الكادر الإداري والهيكلية الإدارية.	14
3	مرتفعة	90.9	0.9244	2.3636	27.3	3	9.1	1	63.6	7	الزيادة في المكاتب الإدارية.	15
4	متوسطة	75.7	0.6467	2.2727	9.1	1	54.5	6	36.4	4	تطور انتظام الأجنحة التعليمية.	16
3	مرتفعة	78.7	0.6742	2.3636	9.1	1	45.5	5	45.5	5	تلاشي الروتين والتعقيدات الإدارية.	17
3	مرتفعة	78.7	0.6742	2.3636	9.1	1	45.5	5	45.5	5	عدم الشعور بالخوف من عدم الأمان المالي لدى العاملين.	18
4	متوسطة	75.7	0.6467	2.2727	9.1	1	54.5	6	36.4	4	القدرة على استخدام كفاءات أكاديمية متميزة برواتب مغرية.	19
6	متوسطة	69.6	0.5394	2.0909	9.1	1	72.7	8	18.2	2	توفير الإمكانيات العلمية والأدوات الأكاديمية المساعدة للعملية الأكاديمية للطلبة والأكاديميين.	20
7	متوسطة	66.6	0.6325	2.0000	18.2	2	63.6	7	18.2	2	نقص عدد الطلاب في الشعب، مما يسبب تطوراً في عملية التحصيل والجودة في العملية التعليمية.	21
9	متوسطة	57.5	0.6467	1.7273	36.4	4	54.5	6	9.1	1	القدرة على افتتاح أقسام وبرامج أكاديمية ذات تخصصات جديدة.	22
7	متوسطة	66.6	0.6325	2.0000	18.2	2	63.6	7	18.2	2	تلاشي اضطرابات الأكاديميين الناتجة عن عدم الشعور بالأمان الوظيفي.	23
7	متوسطة	66.6	0.7746	2.0000	27.3	3	45.5	5	27.3	3	قلة التشويش على انتظام وتسجيل المواد الدراسية (زيادة الانتظام).	24
4	متوسطة	75.7	0.6467	2.2727	9.1	1	54.5	6	36.4	4	زيادة القدرة على التطوير الأكاديمي.	25
متوسطة		74.7	0.269	2.243	الدرجة الكلية لأثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار							

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق (5.4) أن لآثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس وأهم أبعاد أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار في جامعة القدس تمثل في زيادة في الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة (المواكبة لمستجدات التكنولوجيا) وزيادة المباني والقاعات، وتطور العلاقة بين المؤسسات المنتجة (مؤسسات المجتمع) والجامعة (البحث العلمي) وزيادة القدرة على تطوير الكادر الإداري والهيكلية الإدارية، وزيادة التدريب والتنمية المجتمعية له دور كبير في إيجاد تمويل ذاتي للجامعة حيث انه جاء بدرجة مرتفعة وهذا يعكس القصور الواضح في الاعتماد على ذلك نتيجة ارتفاع التكاليف الخاصة بذلك وانخفاض المردود المادي الذي تحصل عليه وعدم تناسب ذلك مع امكانيات الجامعة وقدراتها الحالية.

اما الزيادة في المكاتب الإدارية وتلاشي الروتين والتعقيدات الإدارية وعدم الشعور بالخوف من عدم الأمان المالي لدى العاملين اضافة الى قلة الاعتماد على التعليم النظري في الكليات العلمية والاهتمام بالجانب التطبيقي وزيادة وتطور البرامج والأنشطة المقدمة لخدمة المجتمع اضافة الى زيادة البرامج المهنية والتطبيقية داخل الجامعة وزيادة الكادر الإداري المتخصص ذي الكفاءات العالية والقدرة على استخدام كفاءات أكاديمية متميزة برواتب مغرية وقلة التشويش على انتظام وتسجيل المواد الدراسية (زيادة الانتظام) وانخفاض تكاليف المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الجامعة الخدمات المقدمة للمجتمع (خدمات غير ربحية). وزيادة القدرة على خدمة القطاع الفقير من أبناء المجتمع و امكانية القدرة على افتتاح أقسام وبرامج أكاديمية ذات علاقة يعكس مدى التزام الجامعة في إيجاد آلية لتفعيل دور التمويل الذاتي للجامعة.

2.4.1 الجزء الثاني: (وجهة نظر الطلاب):

المجال الأول: مصادر التمويل في جامعة القدس.

السؤال السادس:

إلى أي درجة تسهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس في تمويلها من وجهة نظر الطلاب؟

للإجابة عن التساؤل السادس استخرجت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول رقم (6.4). وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل السادس في الجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4) مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس. (ن = 86)

الترتيب	الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح	الاستجابات						مصادر التمويل	الرقم
					منخفضة		متوسطة		مرتفعة			
					%	ك	%	ك	%	ك		
1	متوسطة	71.2	0.7846	2.1395	24.4	21	37.2	32	38.4	33	رسوم الطلبة	1
3	منخفضة	50.7	0.6983	1.5233	59.3	51	29.1	25	11.6	10	الحكومة (السلطة الفلسطينية)	2
2	متوسطة	63.9	0.8148	1.9186	37.2	32	33.7	29	29.1	25	التبرعات والهبات الخارجية	3
4	منخفضة	48.8	0.6453	1.4651	61.6	53	30.2	26	8.1	7	إيرادات الجامعة الأخرى (استثمارات)	4

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق حسب آراء المستجوبين الطلبة أن رسوم الطلبة جاءت في المرتبة الأولى كأهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس، والتبرعات والهبات الخارجية (والحكومة (السلطة الفلسطينية) وإيرادات الجامعة الأخرى (استثمارات) جاءت بدرجات متفاوتة ويعزى ذلك إلى أن دعم السلطة الفلسطينية لا يرتقي إلى الحد المطلوب والمرغوب إضافة إلى أن التبرعات والهبات للجامعة متدنية إذا ما قيست بالتبرعات التي تقدم لجامعات أخرى داخل وخارج فلسطين أما إيرادات الجامعة من الاستثمارات والتي جاءت متدنية يعزى ذلك إلى عدم وجود خطط لتفعيل هذا المجال.

المجال الثاني: (أسباب الأزمة المالية):

السؤال السابع:

ما هي أسباب وعوامل الأزمة المالية من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس ؟

للإجابة عن التساؤل السابع استخرجت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (7.4)، في حين استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل السابع في الجدول رقم (7.4).

جدول رقم (7.4) أسباب وعوامل الأزمة المالية في جامعة القدس. (ن = 86)

الرقم	أسباب الأزمة المالية في جامعة القدس										الدرجة
	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	متوسط الوزن المرجح	الاستجابات							
				منخفضة		متوسطة		مرتفعة			
ترتيب	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	ترتيب		
1	تراكم العجز المالي لسنوات متتالية	مرتفعة	86.0	0.6591	2.5814	9.3	8	23.3	20	67.4	58
2	كثرة الإعفاءات الطلابية (منح - مساعدات)	متوسطة	67.4	0.8257	2.0233	32.6	28	32.6	28	34.9	30
3	قلة وجود عوائد ذاتية تخص الجامعة	متوسطة	74.7	0.7019	2.2442	15.1	13	45.3	39	39.5	34
4	زيادة عدد المدرسين إلى الطلبة في بعض كليات ودوائر الجامعة المختلفة	متوسطة	64.3	0.7323	1.9302	30.2	26	46.5	40	23.3	20
5	ضعف ترشيد الإنفاق المتعلق بالجامعة	مرتفعة	81.3	0.6792	2.4419	10.5	9	34.9	30	54.7	47
6	قلة وجود رقابة إدارية	مرتفعة	85.2	0.6616	2.5581	9.3	8	25.6	22	65.1	56
7	قلة وجود رقابة مالية	مرتفعة	83.6	0.6816	2.5116	10.5	9	27.9	24	61.6	53
8	رغبة الجامعة في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي	متوسطة	60.4	0.6947	1.8140	34.9	30	48.8	42	16.3	14
9	الارتفاع في رواتب العاملين وخاصة الأكاديميين	متوسطة	56.1	0.6555	1.6860	41.9	36	47.7	41	10.5	9
10	سوء الإدارة المالية	مرتفعة	84.4	0.6979	2.5349	11.6	10	23.3	20	65.1	56
11	غياب دراسات الجدوى الاقتصادية عند فتح برامج أكاديمية	مرتفعة	79.8	0.5996	2.3953	5.8	5	48.8	42	45.3	39
12	غياب دراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية عند التوسع في البرامج الموجودة	متوسطة	77.1	0.6186	2.3140	8.1	7	52.3	45	39.5	34
13	قلة وجود موازنات تقديرية دقيقة وواضحة	متوسطة	77.4	0.6587	2.3256	10.5	9	46.5	40	43.0	37
14	قلة القيام بدراسات الجدوى للمشاريع الداخلية في الجامعة	متوسطة	75.1	0.6719	2.2558	12.8	11	48.8	42	38.4	33
15	ضعف البرامج الإنتاجية لبعض مراكز ووحدات الجامعة المختلفة	متوسطة	75.9	0.7138	2.2791	15.1	13	41.9	36	43.0	37

9	مرتفعة	79.4	0.7058	2.3837	12.8	11	36.0	31	51.2	44	وجود بطالة مقنعة	16
5	مرتفعة	82.5	0.6813	2.4767	10.5	9	31.4	27	58.1	50	عدم وجود استثمارات دائمة تعود على الجامعة بالدخل	17
7	مرتفعة	80.2	0.6924	2.4070	11.6	10	36.0	31	52.3	45	غياب الخطط طويلة الأمد للجامعة والتي تتعلق بالبحث عن مصادر التمويل	18
7 مكرر	مرتفعة	80.2	0.6924	2.4070	11.6	10	36.0	31	52.3	45	ضعف التنمية الإدارية	19
15	متوسطة	74.0	0.6756	2.2209	14.0	12	50.0	43	36.0	31	غياب شبكة علاقات داعمة للجامعة	20
17	متوسطة	69.3	0.7391	2.0814	23.3	20	45.3	39	31.4	27	ضعف العلاقات مع المجتمع المحلي	21
16	متوسطة	70.5	0.7423	2.1163	22.1	19	44.2	38	33.7	29	عدم مساهمة القطاع الخاص في دعم الجامعة	22
متوسطة		75.7	0.265	2.272	الدرجة الكلية لأسباب وعوامل الأزمة المالية في جامعة القدس							

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المستجوبين اعدوا اسباب وعوامل الأزمة المالية في جامعة القدس الى تراكم العجز المالي لسنوات متتالية ، وقد ركز المستجوبين على ضعف الترشيح والانفاق وضعف الرقابة الإدارية والمالية وقد كانت الاتجاهات في رغبة الجامعة في مواكبة التقدم العملي والتكنولوجي وعدم وجود خطط للجدوى الاقتصادية ادى في المحصلة النهائية الى ضعف التطور ووجود مشاريع لا تجدي نفعا للجامعة ووجود بطالة وغياب البحث عن مصادر للتمويل وقد كان التركيز على غياب شبكة علاقات داعمة للجامعة مما ادى الى قصور التفاعل مع المجتمع المحلي وعدم ايجاد التمويل المالي للجامعة وخصوصا من القطاع الخاص، وهذا مهم لصانع القرارات للتركيز على الابعاد التي خلصت اليها بيانات الجدول.

المجال الثالث: الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس.

السؤال الثامن:

ما الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس؟

للإجابة عن التساؤل الثامن استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (8.4)، في حين استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل الثامن في الجدول رقم (8.4).

جدول رقم (8.4) الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس. (ن = 86)

الرقم	الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي	الاستجابات						الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح
		منخفضة		متوسطة		مرتفعة					
		%	ك	%	ك	%	ك				
1	التوسع في البرامج الأكاديمية الخاصة بالكليات من الناحية المهنية	32	37.2	33	38.4	21	24.4	متوسطة	70.9	0.7791	2.1279
2	تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي	29	33.7	30	34.9	27	31.4	متوسطة	67.4	0.8113	2.0233
3	فتح برامج للدراسات المسائية برسوم أعلى من الرسوم العادية	23	26.7	30	34.9	33	38.4	متوسطة	62.7	0.8032	1.8837
4	التوسع في التعليم المستمر والتدريب في المراكز والمعاهد في الجامعة	27	31.4	39	45.3	20	23.3	متوسطة	69.3	0.7391	2.0814
5	توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات القطاعات الاقتصادية	33	38.4	26	30.2	27	31.4	متوسطة	68.9	0.8372	2.0698
6	زيادة رسوم الطلبة	28	32.6	28	32.6	30	34.9	متوسطة	65.8	0.8257	1.9767
7	تشجيع إسهام أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لتقديم الدعم المالي	44	51.2	32	37.2	10	11.6	مرتفعة	79.8	0.6908	2.3953
8	تقليل الإنفاق على الابتعاث للخارج	20	23.3	37	43.0	29	33.7	متوسطة	63.1	0.7519	1.8953
9	تحديد نسبة الإنفاق على الابتعاث للخارج	29	33.7	35	40.7	22	25.6	متوسطة مكرر	69.3	0.7703	2.0814
10	وضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في الجامعة	48	55.8	31	36.0	7	8.1	مرتفعة	82.5	0.6458	2.4767
11	إمكانية استفادة الجامعة من نتائج أبحاثها في عملية التخطيط لزيادة إيراداتها المالية	38	44.2	33	38.4	15	17.4	متوسطة	75.5	0.7424	2.2674
12	إمكانية الالتزام من قبل الجامعة بالموازنات المالية المحددة لها	44	51.2	32	37.2	10	11.6	مرتفعة مكرر	79.8	0.6908	2.3953
13	حث القطاع الخاص على دعم الطلبة من خلال دفع رسوم بعض الطلبة	36	41.9	31	36.0	19	22.1	متوسطة	73.2	0.7794	2.1977
14	تشجيع لجان الزكاة لتخصيص نسبة من إيراداتها لدعم الطلبة المحتاجين في الجامعة	37	43.0	29	33.7	20	23.3	متوسطة مكرر	73.2	0.7944	2.1977
15	إيجاد وقفيات في دول خارجية يعود ريعها للجامعة	41	47.7	33	38.4	12	14.0	مرتفعة	77.8	0.7131	2.3372
16	تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية لدفع زكاتهم للجامعة	38	44.2	35	40.7	13	15.1	متوسطة	76.3	0.7173	2.2907
17	فرض رسوم حكومية ثابتة كإضافة 1% على ضريبة القيمة المضافة يعود ريعها لتطوير التعليم العالي	43	50.0	26	30.2	17	19.8	متوسطة	76.7	0.7832	2.3023
	الدرجة الكلية للإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي.							متوسطة	72.5	0.363	2.176

في ضوء ما سبق يتضح من بيانات الجدول السابق التي توضح الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس تمثلت في وضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في الجامعة وتشجيع إسهام أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لتقديم الدعم المالي ، وإمكانية الالتزام من قبل الجامعة بالموازنات المالية المحددة لها إضافة الى ايجاد وقفيات في دول خارجية يعود ريعها للجامعة وفرض رسوم حكومية ثابتة كإضافة 1% على ضريبة القيمة المضافة يعود ريعها لتطوير التعليم العالي وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية لدفع زكاتهم للجامعة وفتح برامج للدراسات المسائية برسوم أعلى من الرسوم العادية

ومما سبق يتبين بان التوسع في البرامج الاكاديمية دون تخطيط يربك الجامعة لذلك لابد من التخطيط الذي يتناسب مع المردود المادي للجامعة، ويمكن حل هذه المشكلة بفتح برامج جديدة للدراسات المسائية برسوم اعلى من العادية والتركيز على سياسة البحث العملي وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال على الدعم المالي، وهذا بحد ذاته يفعل دور التخطيط المالي في تفعيل دور المشاريع التي تدعم الجامعة وتطورها بشكل عام.

وبذلك يمكن اعتبار البيانات التي خلص لها الجدول مؤشراً مقبولاً في التخطيط المالي المستقبلي.

المجال الرابع: دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي.

السؤال التاسع:

ما دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس؟

للإجابة عن التساؤل التاسع استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (9.4)، في حين استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل التاسع في الجدول رقم (9.4).

جدول رقم (9.4) دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي. (ن = 86)

الرقم	دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي	الاستجابات						الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح	ترتيب
		منخفضة		متوسطة		مرتفعة						
		%	ك	%	ك	%	ك					
1	يمكن لدائرة التصنيع الغذائي تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مساهمة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة للدخل في الدائرة	17.4	15	34.9	30	47.7	41	متوسطة	0.7526	2.3023	2	
2	إن تطبيق أنظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور الحاصل للإسهام في إيجاد مردود مادي للدائرة	16.3	14	55.8	48	27.9	24	متوسطة	0.6583	2.1163	9	
3	تحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي مما يسهم في توفير مردود مادي للدائرة	18.6	16	32.6	28	48.8	42	متوسطة مكرر	0.7680	2.3023	2	
4	زيادة الترويج لأنشطة الدائرة تسهم في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي	23.3	20	41.9	36	34.9	30	متوسطة مكرر	0.7580	2.1163	9	
5	زيادة استخدام دائرة التصنيع الغذائي لمختبراتها في مجال الفحوصات المخبرية الموثقة والمعتمدة لدى الجهات الرسمية يوفر مردود مادي لها من أجل استجلاء الجهات الخارجية للدعم المادي كبديل لهذه الفحوصات	14.0	12	46.5	40	39.5	34	متوسطة	0.6892	2.2558	3	
6	التعاون ما بين دائرة التصنيع الغذائي والمصانع يوفر مردود مادي	23.3	20	32.6	28	44.2	38	متوسطة	0.7988	2.2093	5	
7	تعاون الدوائر الأخرى في الجامعة مع دائرة التصنيع الغذائي يساعدها في الخروج إلى المجتمع الخارجي	18.6	16	48.8	42	32.6	28	متوسطة	0.7057	2.1395	8	
8	استخدام مختبرات تحليل الأغذية المتواجدة في دائرة التصنيع الغذائي تساعد المصانع الخارجية في إصدار شهادات جودة للمصانع وتمكن من إيجاد مردود مالي للدائرة	18.6	16	37.2	32	44.2	38	متوسطة مكرر	0.7544	2.2558	3	
9	العمل على التوسع في عقد البرامج والأنشطة التثقيفية للمجتمع المحلي ذات المردود المادي	24.4	21	37.2	32	38.4	33	متوسطة مكرر	0.7846	2.1395	8	
10	تشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها تساعد في إيجاد مردود مادي	22.1	19	36.0	31	41.9	36	متوسطة	0.7794	2.1977	6	
11	إنشاء معامل جديدة للدائرة لتنوع الإنتاج	20.9	18	36.0	31	43.0	37	متوسطة	0.7731	2.2209	4	
12	عمل دورات تدريبية مقابل رسوم	22.1	19	37.2	32	40.7	35	متوسطة	0.7748	2.1860	7	

1	مرتفعة	77.8	0.7294	2.3372	15.1	13	36.0	31	48.8	42	اعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم	13
	متوسطة	73.7	0.550	2.213	الدرجة الكلية لدور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي							

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق ان لدور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي اهمية في الاعتماد على دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم وذلك بدرجة مرتفعة، كما ويمكن لدائرة التصنيع الغذائي تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مسايرة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة للدخل في الدائرة، و تحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي مما يسهم في توفير مردود مادي للدائرة وهذا جاء مخالفاً لآراء الموظفين. اما زيادة استخدام دائرة التصنيع الغذائي لمختبراتها في مجال الفحوصات المخبرية الموثقة والمعتمدة لدى الجهات الرسمية يوفر مردود مادي لها من اجل استجلاء الجهات الخارجية للدعم المادي كبديل لهذه الفحوصات، واستخدام مختبرات تحليل الأغذية المتواجدة في دائرة التصنيع الغذائي تساعد المصانع الخارجية في إصدار شهادات جودة للمصانع وتمكن من إيجاد مردود مالي للدائرة وإنشاء معامل جديدة للدائرة لتنويع الإنتاج.

اما تطبيق أنظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور الحاصل للإسهام في إيجاد مردود مادي للدائرة، وزيادة الترويج لأنشطة الدائرة تسهم في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي فجاء حسب وجهة نظر الطلبة بدرجة منخفضة.

المجال الخامس: التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار.

السؤال العاشر:

ما أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس ؟

للإجابة عن التساؤل العاشر استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل فقرة في الجدول (10.4)، في حين استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية. وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل العاشر في الجدول رقم (10.4).

جدول رقم (10.4) دور التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار. (ن = 86)

الرقم	التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار	الاستجابات						الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط الوزن المرجح	ترتيب ب
		منخفضة		متوسطة		مرتفعة						
		%	ك	%	ك	%	ك					
1	زيادة في الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة (المواكبة لمستجدات التكنولوجيا).	7.0	6	22.1	19	70.9	61	مرتفعة	87.9	0.6119	2.6395	1
2	زيادة في المباني والقاعات.	10.5	9	24.4	21	65.1	56	مرتفعة	84.8	0.6801	2.5465	2
3	قلة الاعتماد على التعليم النظري في الكليات العلمية والاهتمام بالجانب التطبيقي.	12.8	11	32.6	28	54.7	47	مرتفعة	80.5	0.7107	2.4186	3
4	زيادة التواصل بين الطالب والتكنولوجيا الحديثة وكذلك أحياناً المدرس.	15.1	13	46.5	40	38.4	33	متوسطة	74.3	0.6975	2.2326	10 مكرر
5	زيادة القدرة على صيانة بعض الأجهزة الحديثة.	17.4	15	29.1	25	53.5	46	مرتفعة	78.6	0.7656	2.3605	6
6	زيادة وتطور البرامج والأنشطة المقدمة لخدمة المجتمع.	9.3	8	41.9	36	48.8	42	مرتفعة	79.8	0.6558	2.3953	4
7	زيادة القدرة على التوسع وطرح برامج جديدة لخدمة المجتمع.	8.1	7	46.5	40	45.3	39	مرتفعة	79.0	0.6333	2.3721	5
8	انخفاض تكاليف المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الجامعة (الخدمات المقدمة للمجتمع خدمات غير ربحية).	11.6	10	41.9	36	46.5	40	مرتفعة	78.2	0.6820	2.3488	7
9	زيادة التدريب والتنمية المجتمعية.	10.5	9	41.9	36	47.7	41	مرتفعة	79.0	0.6694	2.3721	5 مكرر
10	زيادة البرامج المهنية والتطبيقية داخل الجامعة.	12.8	11	40.7	35	46.5	40	مرتفعة	77.8	0.6964	2.3372	8
11	تطور العلاقة بين المؤسسات المنتجة (مؤسسات المجتمع) والجامعة (البحث العلمي).	15.1	13	37.2	32	47.7	41	متوسطة	77.4	0.7267	2.3256	9
12	زيادة القدرة على خدمة القطاع الفقير من أبناء المجتمع.	12.8	11	32.6	28	54.7	47	مرتفعة	80.5	0.7107	2.4186	3 مكرر
13	زيادة الكادر الإداري المتخصص ذي الكفاءات العالية.	15.1	13	34.9	30	50.0	43	مرتفعة	78.2	0.7319	2.3488	7 مكرر
14	زيادة القدرة على تطوير الكادر الإداري والهيكلية الإدارية.	30.2	26	47.7	41	22.1	19	متوسطة	63.9	0.7230	1.9186	18
15	الزيادة في المكاتب الإدارية.	34.9	30	39.5	34	25.6	22	متوسطة	63.5	0.7765	1.9070	19

12	متوسطة	70.9	0.7483	2.1279	22.1	19	43.0	37	34.9	30	تطور انتظام الأجنحة التعليمية.	16
10	متوسطة مكرر	74.3	0.6975	2.2326	15.1	13	46.5	40	38.4	33	تلاشي الروتين والتعقيدات الإدارية.	17
11	متوسطة	73.2	0.7165	2.1977	17.4	15	45.3	39	37.2	32	عدم الشعور بالخوف من عدم الأمان المالي لدى العاملين.	18
13	متوسطة	70.5	0.7580	2.1163	23.3	20	41.9	36	34.9	30	القدرة على استخدام كفاءات أكاديمية متميزة برواتب مغرية.	19
14	متوسطة	70.1	0.7361	2.1047	22.1	19	45.3	39	32.6	28	توفير الإمكانيات العلمية والأدوات الأكاديمية المساعدة للعملية الأكاديمية للطلبة والأكاديميين.	20
17	متوسطة	68.5	0.6920	2.0581	20.9	18	52.3	45	26.7	23	نقص عدد الطلاب في الشعب، مما يسبب تطوراً في عملية التحصيل والجودة في العملية التعليمية.	21
16	متوسطة	68.5	0.7875	2.0581	27.9	24	38.4	33	33.7	29	القدرة على افتتاح أقسام وبرامج أكاديمية ذات تخصصات جديدة.	22
15	متوسطة	69.3	0.8002	2.0814	27.9	24	36.0	31	36.0	31	تلاشي اضطرابات الأكاديميين الناتجة عن عدم الشعور بالأمان الوظيفي.	23
7	مرتفعة مكرر	78.2	0.6645	2.3488	10.5	9	44.2	38	45.3	39	قلة التشويش على انتظام وتسجيل المواد الدراسية (زيادة الانتظام).	24
10	متوسطة مكرر	74.3	0.7464	2.2326	18.6	16	39.5	34	41.9	36	زيادة القدرة على التطوير الأكاديمي.	25
	متوسطة	75.3	0.274	2.260	الدرجة الكلية لأثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار							

أقصى درجة للاستجابة (3) درجات.

ك = التكرار. % = الوزن النسبي

يتضح من بيانات الجدول السابق (5.4) أن اثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار من وجهة نظر الطلبة في جامعة القدس تمثل في زيادة في زيادة الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة (المواكبة لمستجدات التكنولوجيا) زيادة في المباني والقاعات وقلة الاعتماد على التعليم النظري في الكليات العلمية والاهتمام بالجانب التطبيقي، وزيادة القدرة على خدمة القطاع الفقير من أبناء المجتمع وزيادة وتطور البرامج والأنشطة المقدمة لخدمة المجتمع

وفي ضوء ما تقدم فإن وجهة نظر الطلبة كانت بالنسبة للتمويل في زيادة الأجهزة والمعدات وتطوير برامج التدريب حيث كانت بنسبة مرتفعة ويعزى ذلك الى قدره الأجهزة والمعدات والبرامج التدريبية على تفعيل دور التمويل الذاتي للجامعة.

السؤال الحادي عشر

ما هي الأسباب الأخرى للأزمة المالية من في جامعة القدس ؟

قامت الباحثة بتوجيه سؤال مفتوح لأفراد الدراسة وعددهم 108 ، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول (11.4).

جدول (11.4). الأسباب الأخرى للأزمة المالية من في جامعة القدس.

الرقم	أسباب أخرى	التكرار	النسبة المئوية
1	العمل الدؤوب لا يجاد موارد من الدول العربية والأجنبية لدعم الجامعة.	1	2.083%
2	ضعف الإمكانيات المادية والديون المتراكمة على الجامعة.	3	6.25%
3	عدم وجود تقنيات تدر دخلا ثابتا للجامعة.	2	4.16%
4	سوء تنظيم الإنفاق المالي.	5	10.416%
5	الحاجة إلى واقع تعليمي بمنظار مهني سليم.	1	2.083%
6	عدم الالتزام بالكادر.	1	2.083%
7	عدم وضوح هيكلية الجامعة يؤدي إلى استحداث وظائف لا مكان لها.	3	6.25%
8	انتشار ظاهرة العلاوات لأصحاب الشأن.	1	2.083%
9	كثرة العلاقات غير الرسمية والمهنية في الجامعة.	3	6.25%
10	عدم إيفاء الحكومة الفلسطينية بميزانية الجامعات.	1	2.083%
11	كثرة التوظيف بسبب الوساطة والمحسوبية.	6	12.5%
12	كثرة العلاوات لأشخاص دون غيرهم بدون وجود هيكلية واضحة.	2	4.16%
13	وجود خلل إداري وخلل في نظام الاتصال و التواصل.	1	2.083%
14	عدم ترشيد الإنفاق.	1	2.083%
15	تراكم القروض على الجامعة.	1	2.083%
16	سوء الإدارة.	3	6.25%

17	عدم قدرة الطلبة على تغطية الرسوم.	1	%2.083
18	توزيع المصروفات وفقا للعلاقات الشخصية.	2	%4.16
19	سرقة الأموال وصرفها على غير حق. والسلب والنهب في الجامعة وكوادرها	1	%2.083
20	الأحزاب (ابن فلان ما يدفع حتى لو كان غني، وابن فلان يدفع حتى لو كان فقير).	1	%2.083
21	سوء التخطيط والتدبير المالي	1	%2.083
22	الديون المتراكمة على الجامعة.	2	%4.16
23	عدم التدقيق في الإيرادات المالية.	1	%2.083
24	التضخم في رواتب الإداريين	1	%2.083
25	اختراع مناصب إدارية وهمية من أجل أرضا بعض الأشخاص.	2	%4.16
26	توزيع غير عادل للترقيات والمكافآت وذلك لأجل أشخاص معينين على حساب الغير.	1	%2.083
	المجموع	48	%100

يتضح من الجدول السابق أن من أهم الأسباب الأخرى التي طرحت وتتعلق بالازمة المالية في جامعة القدس من وجهة نظر المبحوثين (الموظفين والطلاب) جاءت بنسب متفاوتة كان اعلاها كثرة التوظيف بسبب الوساطة والمحسوبية ومن الأسباب الأخرى للأزمة المالية في جامعة القدس من وجهة نظر المبحوثين (الموظفين والطلاب) تمثلت في سوء تنظيم الإنفاق المالي ضعف الإمكانيات المادية، والديون المتراكمة على الجامعة، وعدم وضوح هيكلية الجامعة يؤدي إلى استحداث وظائف لا مكان لها. وكثرة العلاقات غير الرسمية والمهنية في الجامعة. وسوء الإدارة حيث ركز افراد العينة على العمل لتفعيل بعض الاسباب والعمل على تحديد خطوط عريضة ذات صلة في عملية التطوير.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والمقترحات

1.5 مناقشة النتائج والاستنتاجات والامقترحات

1.5.1 آراء الموظفين

2.5.1 آراء الطلبة

2.5 المقترحات

1.5 مناقشة النتائج والاستنتاجات والمقترحات

يتضمن هذا الفصل مناقشة اسئلة الدراسة، ثم تقديم الاستنتاجات والمقترحات للدراسة كما يأتي:

1.5.1 الجزء الاول: آراء الموظفين

مناقشة نتائج السؤال الاول: إلى أي درجة تسهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس في تمويلها من وجهة نظر الموظفين؟

اجاب الموظفون على هذا السؤال تبعا لنتائج الدراسة كما وردت في الجدول رقم (1.4) تبين ان رسوم الطلبة هي المصدر الاساسي الذي يسهم بشكل كبير في تمويل جامعة القدس، فقد اعتبر الموظفون ان رسوم الطلبة تسهم بدرجة عالية في تمويل الجامعة. وكان ذلك بنسبة وصلت الى 63%. ثم تلاها التبرعات والهبات الخارجية، والتي رأى الموظفون بأنها تسهم ايضا بدرجة مرتفعة، وكمصدر اساسي من مصادر تمويل الجامعة، وبنسبة بلغت 54%، تلتها استثمارات الجامعة ثم التبرعات الحكومية (السلطة الفلسطينية) والتي رأى الموظفون بأنها تسهم في تمويل الجامعة بدرجة بسيطة.

وبناءً على ما سبق يمكن ان تعزى تلك النتائج الى ان الجامعة تعاني من عجز مالي متراكم اثر سلباً على الموظفين.

من خلال ما سبق يمكن اعتبار هذه النتيجة صحيحة، فالنسبة الاكبر من تمويل جامعة القدس تأتي عن طريق اقساط الطلبة، والتي تعتبر مصدر التمويل الاول في الجامعة. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة صبيح (2005) كذلك اتفقت مع دراسة الجعفري والعارضة (2002).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي أسباب وعوامل الأزمة المالية من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

بين الجدول (2.4) اجابات الموظفين على هذا السؤال، وقد اوضحت النتائج أن عوامل الأزمة المالية من وجهة نظر الموظفين تمثلت بالدرجة الاولى من خلال تراكم العجز المالي لسنوات متتالية، إضافة الى كثرة الإعفاءات الطلابية (منح - مساعدات) وهذان العاملان جاءا بدرجة مرتفعة، وهذا يدل على ان هناك اتفاق بأن تراكم العجز المالي سبب اساس في وجود أزمة مالية، والمنح والمساعدات التي تعطى في غير مكانها، وعلى حساب الميزانية العامة للجامعة، كذلك تبين ان عدم وجود استثمارات وغياب التخطيط من الاسباب التي ادت الى ظهور أزمة مالية في الجامعة، وهناك اسباب اخرى ايضا ولكنها جاءت بدرجة اقل من هذه الاسباب. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجعفري والعارضة (2002)

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث : ما الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

يرى الموظفون ان الاجراءات والادوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي يمكن ان تتمثل فيما يلي:

1. تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي، ويرى الموظفون ان هذه الخطوة تجلب للجامعة تمويلا. وتسهم في زيادة دخل الجامعة، وتساعد على التخفيف من الازمة المالية.
2. إمكانية الالتزام من قبل الجامعة بالموازنات المالية المحددة لها، وهذه الخطوة قد لا توفر تمويلا ذاتيا، ولكنها تحافظ على عدم وصول الجامعة الى مرحلة الازمة المالية.
3. جاء في المرتبة الثالثة التوسع في التعليم المستمر والتدريب في المراكز والمعاهد في الجامعة وضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في الجامعة، حيث يرى الموظفون ان برامج التعليم المستمر يمكن ان تسهم في زيادة التمويل الذاتي للجامعة.
4. وقد جاءت بقية الاسباب بدرجة اقل من هذه الاسباب، كتشجيع رجال الاعمال على القيام باستثمارات داخل الجامعة، إضافة الى فتح باب الدراسة المسائية وبأقساط اعلى من الدوام العادي.

في ضوء ما تقدم نرى بأن النتائج التي تتعلق بهذا السؤال تدور على تفعيل دور الخدمات التي تقدمها الجامعة مقابل المردود المادي للبرامج التعليمية للحصول على تمويل ذاتي والتركيز على

التدريب والتعليم المستمر، او من خلال تقديم خدمات اخرى للمجتمع بمقابل مادي، وقد ركز الموظفون ايضا على الالتزام بالموازنة الموضوعية والالتزام بها وخاصة ترشيد الانفاق.

مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

بينت نتائج الجدول (4.4) أن الدرجة الكلية لدور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس جاءت بدرجة "متوسطة"، وقد بينت ان أهم أبعاد دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي تمثلت في:

1. يمكن لدائرة التصنيع الغذائي تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مسايرة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة للدخل في الدائرة.

2. إن تطبيق أنظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور الحاصل للإسهام في إيجاد مردود مادي للدائرة، وتحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي مما يسهم في توفير مردود مادي للدائرة، واعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم

3. عمل دورات تدريبية مقابل رسوم

4. زيادة الترويج لأنشطة الدائرة تسهم في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي تشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها تساعد في إيجاد مردود مادي إنشاء معامل جديدة للدائرة لتنويع الإنتاج

ركز موظفو الجامعة على دور التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظرهم من خلال ابحاث مميزة وذات تقنية عالية في مجال التصنيع الغذائي والتي يمكن بيعها بثمن مرتفع للشركات والمصانع ذات العلاقة، إضافة الى تطبيق أنظمة بحث علمي تحسن مواصفات التصنيع الغذائي في فلسطين وهذا يتفق مع دراسة صافي (2003) التي اكدت على اهمية المتغيرات الاقتصادية في دعم واسناد دخل الجامعات وتعزى هذه النتيجة للظروف المالية التي تمر فيها الجامعة.

السؤال الخامس: ما أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار من وجهة نظر الموظفين في جامعة القدس؟

من خلال الجدول (4.5) تبين ان أهم أبعاد أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار في جامعة القدس تمثلت في زيادة في الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة (المواكبة لمستجدات التكنولوجيا)، وزيادة في المباني والقاعات، ثم تطور العلاقة بين المؤسسات المنتجة (مؤسسات المجتمع) والجامعة (البحث العلمي). وزيادة القدرة على تطوير الكادر الإداري والهيكلية الإدارية

بذلك ان الموظفين يرون بالدرجة الاولى ان استخدام الاجهزة العلمية الحديثة والمتطورة يمكن ان تسهم في زيادة النمو الذاتي لجامعة القدس، في دوائرها المختلفة، فهذه الاجهزة يمكن ان تستخدم للوصول الى درجات دقيقة في الفحوصات او في التجارب العملية التي يقوم بها الباحثون، وهذا يعطي نتائج دقيقة للابحاث المنشورة، والتي يمكن ان تباع بثمن مرتفع، ويكون ريعها لخزينة جامعة القدس.

وتتفق نتيجة هذا السؤال مع دراسة صافي (2003) ودراسة الخشاب والعناد (2001) حيث يتضح مما سبق بان التمويل يؤدي الى ان الاستقرار من وجهة نظر الموظفين.

2.5.1 الجزء الثاني: آراء الطلبة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس : إلى أي درجة تسهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس في تمويلها من وجهة نظر الطلاب؟

يتضح من خلال اجابات الطلبة على اسهامات مصادر التمويل المتاحة للجامعة بان الطلبة اكدو على اهمية تلك المصادر في تمويل الجامعة اضافة الى التبرعات والهبات الخارجية، ثم التمويل الحكومي، ثم استثمارات الجامعة، ولم تختلف هذه الرؤية بين الطلبة والموظفين، الا فيما يتعلق بالدعم الحكومي واستثمارات الجامعة، حيث يرى الطلبة ان الدعم الحكومي يسهم في تمويل الجامعة اكثر من الاستثمارات، في حين يرى الموظفون عكس ذلك.

حيث تطابقت نتيجة هذا السؤال مع دراسة الجعفري والعارضة (2002) فيما يتعلق بالتمويل للجامعة.

مناقشة نتائج السؤال السابع: ما هي أسباب وعوامل الأزمة المالية من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس؟

يرى الطلبة ان اسباب وعوامل الازمة المالية تكمن في تراكم العجز المالي، ثم قلة الرقابة الادارية ثم سوء الرقابة المالية، في حين كان الموظفين يرون ان تراكم العجز المالي سبب رئيسي اول، يليه المساعدات المالية، وقله الاستثمارات في الجامعة، ولم يتطرق الموظفون الى ذكر الرقابة الادارية او الرقابة المالية كسبب من اسباب الازمة المالية، في حين لم يتطرق الطلبة الى الاعفاءات والمنح كسبب رئيسي للازمة المالية.

يتضح ان كلا الموظفين والطلاب عزو اسباب الازمة المالية الى تراكم العجز المالي بالدرجة الاولى، ثم اختلفوا في الاسباب بعد ذلك بما يتناسب معهم، فتطرق الطلبة الى الرقابة، وتطرق الموظفون الى المنح والاعفاءات. مع اعتقادي بأن كلا الاسباب التي ذكرها الطلبة والموظفون لها دور اساسي في زيادة الازمة المالية، فالرقابة لها دور فعال في الحد من الصرف في غير مكانه، ومن هذا الصرف المنح والاعفاءات غير الضرورية وقد يعزى ذلك الى عدم وجود تخطيط الذي يرشد الصرف المالي.

ونتيجة هذا السؤال انسجمت مع دراسة الجعفري والعارضة (2002).

مناقشة نتائج السؤال الثامن: ما الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس؟

بينت نتائج الاجابة على هذا السؤال ان أهم الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس تمثلت في وضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في الجامعة، ثم تشجيع إسهام أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لتقديم الدعم المالي، كذلك إمكانية الالتزام من قبل الجامعة بالموازنات المالية المحددة لها.

يتضح ان المبحوثين اولواستخدام اصحاب رؤوس الاموال اهمية لتوفير مصدر تمويل للجامعة، وقد يكون هذا الاستخدام من خلال مشاريع مشتركة بين الجامعة وبين رجال الاعمال، بما يضمن للجامعة الاستفادة على المستوى المادي والعلمي.

وبناء على ما سبق يمكن ان تعزى هذه النتيجة الى ايجاد التمويل من المصادر الخاصة، او اقامة مشاريع تجلب الاستثمار للجامعة او التركيز على بعض الكليات التي تضمن للجامعة تمويل ذاتي.

مناقشة نتائج السؤال التاسع: ما دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس؟

يرى الطلبة أن أهم أبعاد دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي هي اعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج مقابل رسوم، كذلك يمكن لدائرة التصنيع الغذائي تدريب وتأهيل كوادر أكاديمية قادرة على مساندة التطوير التكنولوجي لإنتاج أبحاث مدرة للدخل في الدائرة، إضافة الى تحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي مما يسهم في توفير مردود مادي للدائرة، كذلك زيادة استخدام دائرة التصنيع الغذائي لمختبراتها في مجال الفحوصات المخبرية الموثقة والمعتمدة لدى الجهات الرسمية يوفر مردود مادي لها من اجل استجلاء الجهات الخارجية للدعم المادي كبديل لهذه الفحوصات.

وهذه الاسباب يمكن لها ان تكون ذات فعالية في زيادة انتاج التصنيع الغذائي متمثلاً ذلك في تحسين مستوى البحث في هذا المجال والكوادر المؤهلة حيث يرى الطلبة من خلال آرائهم ان ذلك يؤدي الى زيادة الدخل الخارجي ويحل من المشكلات المالية.

مناقشة نتائج السؤال العاشر: ما أثر التمويل الذاتي على النمو والاستقرار من وجهة نظر الطلاب في جامعة القدس ؟

بينت النتائج أن زيادة في الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة (المواكبة لمستجدات التكنولوجيا، وزيادة في المباني والقاعات) وقلة الاعتماد على التعليم النظري في الكليات العلمية والاهتمام بالجانب التطبيقي، وزيادة القدرة على خدمة القطاع الفقير من أبناء المجتمع، وزيادة وتطور البرامج والأنشطة المقدمة لخدمة المجتمع. يمكن ان تؤثر على نمو واستقرار التمويل الذاتي من وجهة نظر الطلاب.

وتعزو الباحثة هذه الاجابة الى ان الحصول على اجهزة متطورة يمكن ان يسهم بشكل كبير في زيادة النتائج الصحيحة للابحاث التجريبية التي يقوم بها الباحثون في الجامعة، وهذا يعني الحصول على نتائج دقيقة، تساعد في تمويل الجامعة من خلال البحث العلمي، ومن خلال التوصل الى تجارب يمكن لشركات الاغذية الاستفادة منها في مجال التغذية، وهذا ايضا يعود بالريع المادي على الجامعة.

مناقشة نتائج السؤال الحادي عشر: ما هي الأسباب الأخرى للأزمة المالية من في جامعة القدس؟

كان من أهم اسباب الازمة المالية في جامعة القدس بناءً على وجهة نظر المبحوثين (الموظفين والطلاب) تضافة الى سوء التنظيم المالي، وترى الباحثة ان اراء المبحوثين على هذا السؤال يمكن من خلالها توضيح نقاط الضعف وتخفي الازمة المالية التي تعاني منها الجامعة وهذا النتائج اتفقت مع دراسة موسى (1999).

2.5 المقترحات

تقترح الدراسة بما يأتي:

1. الالتزام بالموازنات المقره، وعدم الخروج عنها لما في ذلك من ارهاق للموازنة بمصرفات تؤدي الى تراكم عجز مالي لسنوات متتالية وهذا يزيد من الازمة المالية في الجامعة.
2. محاولة استفاد وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال ورجال الاعمال على القيام باستثمارات داخل الجامعة بحيث يكون ذلك من خلال مشاريع مشتركة بين الجامعة وبين رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال المهتمين بالبحث العلمي، بما يضمن للجامعة الاستفادة على المستوى المادي والعلمي.
3. فتح باب الدراسة المسائية وبأقساط اعلى من الداوم العادي من خلال برامج التعليم المستمر
4. توفير معدات ومواد للمختبرات، حيث ان هناك ندرة في المواد المستخدمة في المختبرات لعمل التجارب وتدريب الطلاب سواء في دراستهم المخبرية أو إجراء مشاريع تخرج عملية.
5. تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي للإسهام في زيادة دخل الجامعة، والمساعدة التخفيف من الازمة المالية.
6. تطوير امكانيات الدائرة لتكون مرجعية علمية لفلسطين من خلال اعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الإنتاج في السوق الفلسطيني
7. العمل على زيادة الترويج لأنشطة الدائرة للإسهام في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي تشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها تساعد في إيجاد مردود مادي.
8. العمل على تطور العلاقة بين المؤسسات المنتجة(مؤسسات المجتمع) والجامعة(البحث العلمي)
9. استغلال الدوائر المهنية والتطبيقية وتمويل برامجها من كونها نظرية إلى كونها منتجة وقادرة على استغلال هذه المنتجات في ريع الدخل للدائرة وبالتالي للجامعة.

10. استغلال الدائرة بشكل كبير في خلق مرجعية علمية لفلسطين تمثلها الدائرة مما يسهم في اعتماد الدائرة كمرجع علمية تنفذ أبحاث وتجارب وتحكيم قانوني وهذه المجالات الثلاث تعتبر مصدر كبيرة للدخل سواء للمصانع أو الأقسام الوطنية أو من خلال اعتماد الدائرة كشريك للأجسام الأجنبية.

المصادر والمراجع

- إبراهيم، علي وآخرون (1991): تمويل التعليم العالي في مصر، قراءات حول التعليم العالي، ع3، اليونسكو، ص ص 40-49.
- أبو الوفاء، جمال، وآخرون(2000) :اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، مصر:دار المعرفة الجامعية
- الأحمدي، عدنان.(2003م): بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للتربية ، المجلد 23، العدد 2، ذو القعدة 1424هـ : تونس.
- اشتية، محمد (2009) : تطور واصلاح نظام التعليم العالي في فلسطين، ندوة عقدة بجامعة بيرزيت بتاريخ 2009/04/23، بكدار.
- البحيري، السيد محمود.(2004م): تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية،جامعة الازهر، القاهرة.
- البدري، حمود (1999): رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض.
- بدر، ماجد (2000): أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن - الواقع والحلول. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 36، ربيع الأول 1420هـ :عمان.
- البشير (2000): تمويل التعليم في الدول العربية طرق غير تقليدية،
- التركي، أحمد وآخرون (1962) :التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية، سرس الليان.
- جامعة القدس (2010): النظام المالي، مسودة مشروع النظام المالي رقم (1)، الدائرة المالية، القدس.
- جامعة القدس (2011) : التقرير السنوي لجامعة القدس، دائرة العلاقات العامة، القدس
- جامعة القدس (2008) : الخطة الاستراتيجية 2008-2012، مسودة 2، القدس.
- جربوع، داخل (2000): التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 416-435.
- الجعفري، محمود وناصر العارضة (2002): تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، مركز دراسات ماس.

الحامد، محمد وآخرون (2002): التعليم في المملكة العربية السعودية - رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. مكتبة الرشد، الرياض.

الحجازي، عبيد (2001): مصادر التمويل، دار المعارف، مصر
حجي، أحمد (1998): الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة
حجي، أحمد (2002): اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة
حسانين، محمد (1989): دراسات في مشكلات التعليم الجامعي والعالى، طنطا.
حكم، شيرين (2011): مستقبل تمويل التعليم العالى الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه.

حميد، محمد (2000): التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة.

الحميدي، عبد الرحمن وآخرون (1999): أنماط التعليم العالى في دول مجلس التعاون الخليجي العربية. مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
الخشاب، عبد الإله، مجذاب العناد (2001): التمويل الذاتي للتعليم العالى في الدول النامية وتوجهاته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد

الخشاب، عبد الإله، ومجداب العناد (1996): "الجامعة المنتجة-الفلسفة و الوسائل"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع31، ص 7-23، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الاردن
الدليمي، نصيف (2000): تجربة العراق في التعليم العالى و البحث العلمي:التمويل الذاتي، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، 17-19 نيسان،بيروت ص 123-135.

رحمة، أنطوان (2000): كفاية تمويل التعليم العالى في الدول العربية أوضاعها و سبل تحسينها، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 29-55.

رحمة، أنطوان (2000): كفاية تمويل التعليم العالى في الدول العربية أوضاعها و سبل تحسينها، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم 3، الاردن.

الزهراني، عبد الله (2003): تصور مستقبلي للبحث العلمي بالجامعات السعودية في ضوء التغيرات المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الإدارة التربوية و التخطيط. كلية التربية، جامعة أم القرى.

سلمان ،محمد (2000): نموذج مقترح لتمويل مؤسسات التعليم العالى في قطاع غزة.رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم درمان ،السودان

سلمان، محمد (2000): نموذج مقترح لتمويل مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم درمان ،السودان.

شعث، منى (1997): واقع تمويل التعليم الجامعي ومستقبله من وجهة نظر القائمين علي الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم وأجهزة الدولة. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين.

الشيخ، عبد العزيز (د.ت). لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، الرياض.

صافي، (2003): التعليم الجامعي في فلسطين في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود كلية التربية قسم الإدارة التربوية، المملكة العربية السعودية.

الصايغ، أحمد (1999): التعليم في المملكة العربية السعودية - رؤية مستقبلية، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض .

الصائغ، عبد الرحمن (2000): تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (3)، الاردن.

صائغ، عبد الرحمن (2000): تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية : أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص631-659.

صبيح، لينا (2005): واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته، المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، الجامعة الاسلامية، غزة

صبيح، لينا (2005): واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة إلى كلية التجارة في بالجامعة الإسلامية في الفترة من 8- 10 مايو 2005

العبادي،هاشم و آخرون. (2008) : ادارة التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع: الأردن.
العنبي، (2005) : إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود كلية التربية قسم الإدارة التربوية، المملكة العربية السعودية.

العتيبي، منير (2004): تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي، وزارة التعليم العالي، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد 2، الرياض. العساف، عبد المعطي (1989): أساليب كتاب البحث العلمي في العلوم السلوكية. العنقري، خالد (2005): الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة، آفاق ومستقبل التعليم من 2005 حتى 2030. غانم، محمد (2000): الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص 252-301. الغماري، محمود (2009): أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، الغنيم، محمد (2005): انطلاق مشروع الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة آفاق ومستقبل التعليم (2006 - 2030) صحيفة الرياض الالكترونية. غنيم، محمد (2002): تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة، ط2، الدار المصرية اللبنانية. القاهرة مجموعة من المؤلفين (1977) المعجم الوسيط، ط2، دار المعارف، مصر منشورات دائرة التصنيع الغذائي (2009) نوفل، محمد(1995): مآزق سياسة التعليم العالي في ظل توجهات التنمية، مستقبل التربية العربية، ع، ص ص 23-38، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية هندي، منير (1998): الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مكتبة المعارف، الإسكندرية.

المواقع الالكترونية

صائع، عبد الرحمن (2007م). تمويل التعليم بين الأحادية والتنوع: رؤية مستقبلية http://www.aleqt.com/2007/04/08/article_8427.html

الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط للتعليم.(2000م). <http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=446>

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء السادة المحكمين لأدوات الدراسة

مسلسل	الاسم	الجامعة / الدائرة
.1	د. أكرم رحال	جامعة القدس - كلية العلوم الادارية والاقتصادية
.2	د. محمد بدر	جامعة القدس - كلية العلوم الادارية والاقتصادية
.3	د. عبدالوهاب الصباغ	جامعة القدس - معهد التنمية المستدامة
.4	د. بسام بنات	جامعة القدس - معهد التنمية المستدامة
.5	د. محسن عدس	جامعة القدس - كلية العلوم التربوية
.6	د. أحمد دعمس	جامعة القدس - كلية الاداب / لغة عربية
.7	د. كمال مخامرة	جامعة الخليل - كلية العلوم التربوية
.8	د. فدوى اللبدي	جامعة القدس - معهد التنمية المستدامة

ملحق رقم (2)

طلب تحكيم استبانة.

السيد/ المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي أن أضع بين أيديكم أسئلة الاستبانة التي هي أداة هامة من أدوات الدراسة الميدانية، حيث تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار "دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي)" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة (بناء المؤسسات) للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة تخصص بناء مؤسسات، وقد اعتمدتها الباحثة مع الدراسات السابقة

لذا أرجو التكرم بقراءة هذه الأسئلة وتعديل ما ترونه مناسباً من خلال خبرتكم القيمة لتخرج بالصورة المناسبة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،

الباحثة/هنادي عريقات

إشراف/د. عزمي الاطرش

ملحق (3)

الاستبانة بصورتها النهائية



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس - عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

استبيان

موظفين

السلام عليكم ورحمة الله،

أخي، أختي،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول: التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار "دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي)" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة (بناء المؤسسات)، ونظرا لما تتميزون به من خبرة في المجال الأكاديمي والإداري وسعة اطلاع على ما يجري فإنني أرجو منكم التكرم بقراءة الاستبانة المرفقة ووضع علامة (X) أمام كل فقرة في العمود الذي يتلاءم مع وجهة نظركم علماً بأنّ هذه المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحثة : هنادي عريقات

طالبة دراسات عليا- جامعة القدس

بإشراف : الدكتور عزمي الاطرش

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس - عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

استبيان

طلبة

السلام عليكم ورحمة الله،

أخي، أختي،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول: التمويل الذاتي في جامعة القدس وأثره على فرص النمو والاستقرار "دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي)" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة (بناء المؤسسات)، ونظرا لكونكم طلبة في سنوات دراسية في دائرة التصنيع الغذائي وعلى اطلاع لما تقوم الدائرة بتدريسه لكم واطلاع على ما يجري فإنني أرجو منكم التكرم بقراءة الاستبانة المرفقة ووضع علامة (x) أمام كل فقرة في العمود الذي يتلاءم مع وجهة نظركم علماً بأنّ هذه المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

الباحثة : هنادي عريقات

طالبة دراسات عليا- جامعة القدس

بإشراف : الدكتور عزمي الاطرش

البيانات الشخصية: للموظفين

• الجنس: ذكر انثى

• الوظيفة:

أكاديمي اداري طالب

عدد سنوات الخبرة في الجامعة:

اقل من سنتين 2-5 سنوات من 5 - أقل من 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

البيانات الشخصية: للطلبة

• الجنس : ذكر انثى

عدد سنوات الدراسة في الجامعة :

اقل من سنتين 2-3 سنوات من 4 - أقل من 5 سنوات

(1) واقع الازمة المالية في جامعة القدس:

أ- الى أي درجة تسهم مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس في تمويلها؟

المصدر	درجة المساهمة في التمويل		
	مرتفعة	متوسطة	منخفضة
1- رسوم الطلبة			
2- الحكومة (السلطة الفلسطينية)			
3- التبرعات والهبات الخارجية			
4- ايرادات الجامعة الاخرى (استثمارات ...)			

ب- (اسباب الازمة المالية): الى أي درجة تسهم العوامل التالية في الازمة المالية في الجامعة؟

السبب	درجة المساهمة في الازمة المالية		
	مرتفعة	متوسطة	منخفضة
عوامل الازمة المالية (اسباب الازمة المالية)			
1- تراكم العجز المالي لسنوات متتالية			
2- كثرة الاعفاءات الطلابية (منح - مساعدات)			
3- قلة وجود عوائد ذاتية تخص الجامعة			
4- زيادة عدد المدرسين الى الطلبة في بعض كليات ودوائر الجامعة المختلفة			
5- ضعف ترشيد الانفاق المتعلق بالجامعة			
6- قلة وجود رقابة ادارية			
7- قلة وجود رقابة مالية			
8- رغبة الجامعة في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي			
9- الارتفاع في رواتب العاملين وخاصة الاكاديميين			

			10	سوء الادارة المالية
			11	غياب دراسات الجدوى الاقتصادية عند فتح برامج اكايمية
			12	غياب دراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية عند التوسع في البرامج الموجودة
			13	قلة وجود موازنات تقديرية دقيقة وواضحة
			14	قلة القيام بدراسات الجدوى للمشاريع الداخلية في الجامعة
			15	ضعف البرامج الانتاجية لبعض مراكز ووحدات الجامعة المختلفة
			16	وجود بطالة مقنعة
			17	عدم وجود استثمارات دائمة تعود على الجامعة بالدخل
			18	غياب الخطط طويلة الامد للجامعة والتي تتعلق بالبحث عن مصادر التمويل
			19	ضعف التنمية الادارية
			20	غياب شبكة علاقات داعمة للجامعة
			21	ضعف العلاقات مع المجتمع المحلي
			22	عدم مساهمة القطاع الخاص في دعم الجامعة

اسباب اخرى حسب اعتقادكم:

1

2

3.

ج- الإجراءات والادوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس:

درجة المساهمة في توفير التمويل			الاجراءات	
منخفضة	متوسطة	مرتفعة		
			التوسع في البرامج الاكاديمية الخاصة بالكليات من الناحية المهنية	-1
			تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي	-2
			فتح برامج للدراسات المسائية برسوم أعلى من الرسوم العادية	-3
			التوسع في التعليم المستمر والتدريب في المراكز والمعاهد في الجامعة	-4
			توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات القطاعات الاقتصادية	-5
			زيادة رسوم الطلبة	-6
			تشجيع اسهام اصحاب رؤس الاموال في الداخل والخارج لتقديم الدعم المالي	-7
			تقليل الانفاق على الابتعاث للخارج	-8
			تحديد نسبة الانفاق على الابتعاث للخارج	-9
			وضع خطط جديدة وحديثة لتطوير الموارد المالية في الجامعة	-10
			امكانية استفادة الجامعة من نتائج ابحاثها في عملية التخطيط لزيادة ايراداتها المالية	-11
			امكانية الالتزام من قبل الجامعة بالموازنات المالية المحددة لها	-12
			حث القطاع الخاص على دعم الطلبة من خلال دفع رسوم بعض الطلبة	-13
			تشجيع لجان الزكاة لتخصيص نسبة من ايراداتها لدعم الطلبة المحتاجين في الجامعة	-14
			ايجاد وقفيات في دول خارجية يعود ريعها للجامعة	-15
			تشجيع اصحاب رؤس الاموال الاسلامية لدفع زكاتهم للجامعة	-16
			فرض رسوم حكومية ثابتة كإضافة 1% على ضريبة القيمة المضافة يعود ريعها لتطوير التعليم العالي	-17

(2) دور دائرة التصنيع الغذائي في الاسهام بتوفير التمويل الذاتي:

دور دائرة التصنيع الغذائي في توفير التمويل لها			البيان	
منخفضة	متوسطة	مرتفعة		
			يمكن لدائرة التصنيع الغذائي تدريب وتأهيل كوادر اكااديمية قادرة على مسابرة التطوير التكنولوجي لانتاج ابحاث مدرة للدخل في الدائرة	1-
			ان تطبيق انظمة بحثية قادرة على مواكبة التطور الحاصل للاسهام في ايجاد مردود مادي للدائرة	2-
			تحسين مواصفات التصنيع الغذائي في السوق الفلسطيني من خلال دائرة التصنيع الغذائي مما يسهم في توفير مردود مادي للدائرة	3-
			زيادة الترويج لانشطة الدائرة تسهم في توفير مردود مادي لدائرة التصنيع الغذائي	4-
			زيادة استخدام دائرة التصنيع الغذائي لمختبراتها في مجال الفحوصات المخبرية الموثقة والمعتمدة لدى الجهات الرسمية يوفر مردود مادي لها من اجل استجلاء الجهات الخارجية للدعم المادي كبديل لهذه الفحوصات	5-
			التعاون ما بين دائرة التصنيع الغذائي والمصانع يوفر مردود مادي	6-
			تعاون الدوائر الاخرى في الجامعة مع دائرة التصنيع الغذائي يساعدها في الخروج الى المجتمع الخارجي	7-
			استخدام مختبرات تحليل الاغذية المتواجدة في دائرة التصنيع الغذائي تساعد المصانع الخارجية في اصدار شهادات جودة للمصانع وتمكن من ايجاد مردود مالي للدائرة	8-
			العمل على التوسع في عقد البرامج والانشطة التثقيفية للمجتمع المحلي ذات المردود المادي	9-
			تشجيع البحوث التطبيقية للدائرة واستثمار نتائجها تساعد في ايجاد مردود مادي	10-
			انشاء معامل جديدة للدائرة لتتويج الانتاج	11-
			عمل دورات تدريبية مقابل رسوم	12-
			اعتماد دائرة التصنيع الغذائي كمرجعية قانونية لفحص جودة الانتاج مقابل رسوم	13-

هل لديك اي مقترحات اخرى تود اضافتها :

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
	المحكمين لادوات الدراسة	.1
	طلب تحكيم استبانة	.2
	استبانة موظفين واستبانة طلبة	.3

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	توزيع المبحوثين (الموظفين) تبعا للجنس	1.3
	توزيع المبحوثين تبعا للوظيفة	2.3
	توزيع المبحوثين تبعا لسنوات العمل	3.3
	توزيع المبحوثين الطلاب تبعا للجنس	4.3
	توزيع المبحوثين الطلاب تبعا لسنوات الدراسة في الجامعة	5.3
	مجالات أداة الدراسة	4
	درجات المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير التمويل الذاتي وأثره على فرص النمو والاستقرار	5
	نتائج اختبار معامل الثبات كرونباخ ألفا على مجالات الدراسة المختلفة	6
	مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس	1.4
	أسباب وعوامل الأزمة المالية في جامعة القدس	2.4
	الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس	3.4
	دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي	4.4
	دور التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار	5.4
	مصادر التمويل المتاحة في جامعة القدس	6.4
	أسباب وعوامل الأزمة المالية في جامعة القدس	7.4
	الإجراءات والأدوات اللازمة لتوفير التمويل الذاتي في جامعة القدس	8.4
	دور دائرة التصنيع الغذائي في الإسهام بتوفير التمويل الذاتي	9.4
	دور التمويل الذاتي وأثره على النمو والاستقرار	10.4
	الاسباب الأخرى للأزمة المالية في جامعة القدس	11.4

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث	الرقم
أ شكر و عرفان	
ب التعريفات	
ج الملخص (بالعربية)	
و الملخص (بالانجليزية)	
1 الفصل الأول:	
2 المقدمة	1.1
3 مشكلة الدراسة	2.1
3 أهمية الدراسة	3.1
4 مبررات الدراسة	4.1
4 أهداف الدراسة	5.1
5 أسئلة الدراسة	6.1
5 حدود ومحددات الدراسة	7.1

9	الفصل الثاني
9المقدمة	1.2
9 مفهوم التمويل	2.2
11 أهمية التمويل	3.2
11 مفهوم التمويل في مؤسسات التعليم العالي	4.2
12 مصادر التمويل في مؤسسات التعليم العالي	5.2
17 مبررات الاهتمام بإقتصاديات التعليم	6.2
17 مشاكل التمويل	7.2
20 اسباب الازمة المالية	8.2
20 التمويل الجامعي الفلسطيني	9.2
20 مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني	1.9.2
23 التمويل في جامعة القدس	10.2
27 دائرة التصنيع الغذائي	11.2
31 الدراسات السابقة	12.2
38 مناقشة الدراسات السابقة	1.12.2
40	الفصل الثالث
41 منهج الدراسة	1.3
41 مجتمع الدراسة	2.3
44 اداة الدراسة	3.3
47 اجراءات وتطبيق الدراسة	4.3

48 المعالجة الاحصائية	5.3
49	الفصل الرابع
50 دور التمويل الذاتي في جامعة القدس واثره على فرص النمو والاستقرار في جامعة القدس - دراسة حالة (دائرة التصنيع الغذائي).....	1.4
51 الجزء الاول : من وجهة نظر الموظفين	1.4.1
61 الجزء الثاني : من وجهة نظر الطلبة	2.4.1
80	الفصل الخامس
74 مناقشة النتائج والاستنتاجات والمقترحات	1.5
74 آراء الموظفين	1.5.1
78 آراء الطلبة	2.5.1
81 المقترحات	2.5
83 المصادر والمراجع	
87 الملاحق	
101 فهرس المحتويات	